الفصل الثالث

لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين

لجنة الدستور تمثل طوائف الأمة المختلفة – رشدى باشا رئيس اللجنة وكيف تعارفنا – الانتخاب المباشر فى الجلسة الأولى للجنة لجنة المبادئ العامة – تياران رئيسيان : ديمقراطى مطلق وديمقراطى مقيد – موقف رشدى باشا من التيارين – المعارضة ولجنة الدستور – امتيازات العربان وتمثيل الأقليات – بدء الخلاف بين القصر والوزارة – لجنة التحرير ولجنة قانون الانتخاب – تقديم مشروع الدستور لثروت باشا – حزب الأحرار الدستوريين ورياستى تحرير « السياسة » – خطاب عدلى باشا لتأليف الحزب – مهاجمة الوفد الحزب قبل تأليفه – ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ : قيام الحزب وظهور « السياسة » – اعتدال ثم هجوم – مقتل حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك – أثر الحادث فى حياة الحزب والجريدة – الإنجليز ونصوص السودان فى مشروع الدستور – استقالة ثروت باشا وقيام وزارة نسيم باشا – موقف الحزب و « السياسة » من نسيم باشا – الدفاع عن الدستور أساس الحملة على وزارته – استقالة نسيم باشا ودعوتنا للاتحاد – الدستوريون وتمثيل الأقليات – فشل الدعوة للاتحاد – قيام وزارة يحيى إبراهيم باشا – صدور الدستور وقانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية – المواد التى عدلت من مشروع لجنة الدستور – أذيال الحكم العرفى البريطانى – التمهيد للانتخابات – عودة المنفيين – محمد محمود باشا يبدأ الحملة الانتخابية – محمد على علوبة باشا يقول : إنى أتهم سعد زغلول باشا . . – عشية نتائج الانتخابات – أغلبية الوفد الساحقة – مصير الأحرار فى كفة الميزان – انتخابات الشيوخ – رأينا فى تعيينات الشيوخ – سعد باشا يؤلف الوزارة الدستورية الأولى .

حرصت وزارة ثروت باشا على أن تمثل لجنة الدستور طوائف الأمة المختلفة ؛ كما حرصت على أن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية ، بوصفها الهيئة التى تمثل الأمة تمثيلا رسمياً فى ذلك الحين . وهذا الحرص هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصاً ليست لهم بالفقه الدستورى أية صلة . فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا للطائفة القبطية . وكان فيها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين . وكان فيها صالح باشا لملوم ممثلا للعرب ، عرب البادية ؛ الذين كانت لهم إلى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها غير هؤلاء ، من أعضاء

الجمعية التشريعية غير المشتغلين بالقانون ، جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . على أن اللجنة جمعت إلى جانب هؤلاء صفوة من رجال القانون بعضهم من أعضاء الجمعية التشريعية . وكان فى مقدمة رجال القانون عبد العزيز بك فهمى ، وإبراهيم بك الهلباوى ، ومحمود بك أبو النصر ، ومحمد بك على علوبة ، وعبد اللطيف بك المكباتى . وجمعت كذلك من شباب الموظفين الممتازين أمثال عبد الحميد بك مصطفى ، وعبد الحميد بك بدوى . وكان توفيق بك دوس وإلياس بك عوض من رجالها الذين جمعوا إلى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية ، التى يسرت لهما مع البطرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة تمثيلاً تاماً .

وكان حسين باشا رشدى رئيس اللجنة من أكثر المصريين تضلعاً فى القانون والفقه الدستورى . أما نائب الرئيس ، أحمد باشا حشمت ، فقد تولى مناصب القضاء ومنصب الوزارة من قبل ، وكان له من طيبة القلب ومن الاتصال بالأعضاء ما جعل توجيه المناقشة بعد سفر رشدى باشا أكثر يسراً ، وإن لم يمنع يسرها من احتدامها فى بعض الأحيان احتداماً عنيفاً .

ليس من غرضى أن أذكر أسماء أعضاء اللجنة جميعاً ، كما أنى لن أعرض فى هذا الفصل لتفصيل عملها . فمحاضر أعمال لجنة المبادئ العامة ومحاضر أعمال لجنة الثلاثين مطبوعة ، يستطيع من شاء أن يرجع إليها . وإنما أريد أن أبين التيارات المختلفة التى كانت توجه أعمال اللجنة ، ثم كانت ذات أثر من بعد فى الأطوار التى تلت وضع مشروع الدستور وسبقت صدوره .

لم يكن بينى وبين رشدى باشا معرفة من قبل أن تبدأ اللجنة عملها ، فلما رآنى فى أول جلسة عقدت بقاعة الجمعية التشريعية [1] سأل عنى أحمد بك أمين رئيس الأمانة العامة . فلما عرف من أنا جاء إلىّ وصافحنى قائلا هو أنت الدكتور هيكل ! وأجبته أن نعم . ولعل السبب فى سؤاله أنه رآنى شاباً لم أبلغ الرابعة والثلاثين ، وأنه ، كالكثيرين غيره ، كان يحسب هذا الدكتور هيكل الذى يكتب فى الصحف ويُدَرس القانون فى الجامعة ، والذى ظهر مؤلفه من قبل عن « جان جاك روسو — حياته وكتبه » ، كهلا جاوز الخامسة والأربعين أو قارب الخمسين . فلما رآنى شاباً نحيفاً لا يبدو عليه أنه جاوز الثلاثين إلا قليلا تولته الدهشة . ثم اتصلت بينى وبين الرجل بعد ذلك مودة ، فيها توقير من جانبى وعطف من جانبه ، جعلتنى أقدره حق قدره .

(١) هى اليوم قاعة مجلس الشيوخ المصرى .

ولعل سؤاله يرجع كذلك إلى أنني ، على اعتدال ما كنت أكتب فى شئوننا السياسية فى ذلك الوقت وبُعده عن كل مظهر من مظاهر العنف ، قد كنت أؤيد الفكرة التى سبق أن أشرت إليها ، وهى أن يتفاوض عدلى باشا ومن معه من رجال الوزارة ، وأن يشرف الوفد على هذه المفاوضة . وكنت فى هذه المقالات أؤدى لكل رجل حقه من التقدير . وكان رشدى باشا ممن قدرتهم ، لما عرفت من تأييده للوفد أول تأليفه حين كان رئيساً للوزارة ، ومن توجيهه لورد ملنر ولجنته إلى محادثة الوفد ، وقوله للورد ملنر عبارة اشتهرت عنه فى ذلك الحين : « إذا لم تفاوضوا الوفد فى باريس ، فلن يتابعكم فى هذا البلد ثلاث قطط » . فلما سافر وفد عدلى باشا إلى لندن لمفاوضة لورد كيرزون ، كان لرشدى باشا ، مع أنه كان مريضاً مرضاً هدد حياته ، مواقف بارعة جريئة جديرة بعلمه وفضله . قدرت أنا هذا كله على غير معرفة منى بالرجل ، فلما رآنى شاباً فى الثالثة والثلاثين ذكر ما قرأه لى وسر لوجودى معه .

عقدت لجنة الدستور إذن جلستها الأولى بقاعة الجمعية التشريعية فى الثلث الأخير من شهر أبريل سنة ١٩٢٢ . وكان فى مقدمة ما تعرضت له حق الانتخاب ولمن يكون . وانقسمت اللجنة فى هذا الموضوع ، فأيد المكباتى بك وعبد العزيز فهمى بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصرى يبلغ الحادية والعشرين . وعارض فى ذلك إسماعيل أباظة باشا قائلا إنه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو أو أن يتساوى عبد العزيز بك فهمى أو المكباتى بك مع الرجل الذى لا يقرأ ولا يكتب ، والذى لا يعرف من الحياة إلا أن يفلح الأرض ! وطالت المناقشة فى هذا الأمر ، فأيد الذين يرون الاقتراع العام حقًّا لكل مصرى نظريتهم بأن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية . وما دام هذا الذى يفلح الأرض يحمل من حق الجندية ما يحمل غيره ، أو أكثر مما يحمل غيره ، فحقه فى الانتخاب لا يصح أن يكون محل نزاع . وأيد المعارضون رأيهم بأن الانتخاب عملية من عمليات الحكم ؛ إذ يترتب عليه اختيار النواب الذين تعتمد الوزارة فى بقائها على ثقتهم بها . فلا مفر من أن يكون صاحب الحق فى الانتخاب على علم وإن قلَّ ، بشىء من أمور الحكم ، ولا بد أن تكون له فى الحكم مصلحة تجعله يتابع أعمال الحاكمين ليرتب عليها رأيه عندما يجىء وقت الانتخاب .

طالت هذه المناقشة ، فذكرت ، وأنا أتتبعها ، ما كتبه الفيلسوف الفرنسى « هبوليت تين » عن « الاقتراع العام وطريقة الانتخاب » ، وكيف أنه ، وهو الفيلسوف الفرنسى المشبع بمبادئ الحرية ، يؤيد نظرية كالتى يؤيدها إسماعيل باشا أباظة . وقلت عند ذلك فى نفسى :

يظهر أن المنطق التجريدى وحده يصطدم فى الحياة العملية بمنطق آخر يجب أن يقام له كذلك وزن وحساب . وعلى ذلك لا يجوز أن يكون العدد وحده مقياس الكفاية للحكم ، بل يجب أن تكون المقدرة على الحكم ذات أثر كذلك فى هذا المقياس . لكننى عدت فذكرت أن مقياس المقدرة أمر تحكمى ؛ فإذا نحن أغفلنا المنطق التجريدى انفسح أمامنا باب المقاييس . ولم أقطع برأى فيما تدور المناقشة حوله ، بل اكتفيت بالإنصات لها ، والتمتع بمقدرة القائمين بها .

على أن رشدى باشا رأى ، حين طال الجدل ، أن العمل فى وضع الدستور يحتاج إلى التنظيم ، وأنه لا يكون مرضياً وسريعاً إذا طرحت كل مسألة على اللجنة كاملة لمناقشتها . فبين أعضاء اللجنة ، فى ثقافتهم وفى تقديرهم للمبادئ والآراء ، من التفاوت البيِّن ما يتعذر معه أن يجتمع رأيهم على مجموعة متسقة من المبادئ . وبهذا تخلص بمهارة من المناقشة وأجل الجلسة مقترحاً أن تكون الجلسة التى تليها جلسة تنظيم للعمل أكثر منها جلسة مناقشة فى المبادئ الأساسية للدستور المصرى .

فلما كانت الجلسة التالية اقترح تأليف لجنة تسمى لجنة المبادئ العامة ، تكون مهمتها وضع مجموعة متسقة من المبادئ الدستورية العصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة . ولم يسلم هذا الاقتراح من أن تتناوله المناقشة ، وأن يطول فيه الجدل بعض الشىء . لكن رشدى باشا كان قد أعد للأمر عدته . ولست أدرى : أكان قد اتصل ببعض أعضاء اللجنة قبل هذه الجلسة ، فأقنعهم برأيه ؟ لكن أقوى هؤلاء الأعضاء حجة لم يلبثوا ، حين بدأت المناقشة تطول ، أن انضموا إلى رشدى باشا ، فتكونت كثرة مالت إلى رأيه . ولم يحتج الأمر إلى إحصاء أصوات ، بل بدأ الرجل يرشح لهذه اللجنة ويدعو من يريد أن يرشح نفسه . وتألفت لجنة المبادئ العامة من ثمانية عشر عضواً أكثرهم من رجال القانون . وقد درجت الصحف بعد ذلك على تسمية هذه اللجنة لجنة الثمانية عشر ، مؤتسية فى هذه التسمية بما كان يجرى فى مؤتمر فرساى للصلح ؛ إذ كانت تسمى اللجان بعدد أعضائها ، فيقال لجنة الأربعه ، ولجنة العشرة ، وهلم جرًّا .

بدأت هذه اللجنة عملها بعد تأليفها مباشرة ، وكان رشدى باشا هو المحرك الحقيقى لنشاطها . فقد كان يدرس الموضوعات التى يريد عرضها للمناقشة ، ثم يتناولها هؤلاء الأعضاء الضليعون فى القانون بالبحث . وكثيراً ما كان بحث مسألة بذاتها يستغرق أكثر من جلسة ، وكثيراً ما كان الأعضاء يعودون إلى مناقشة مسألة سبقت لهم مناقشتها ، وكثيراً ما كانوا يختلفون

فيما بينهم ، أو يختلفون مع رشدى باشا . وفى هذه الحالة الأخيرة كان الرجل يبذل من الجهد لإقناع الأعضاء برأيه ما يستحق كل تقدير ، سواء أبلغ من إقناعهم ما يريد ، أم اضطر إلى الإذعان لرأى يخالف رأيه .

والواقع أن لجنة المبادئ العامة هذه كانت فيها تيارات مختلفة جديرة بالإشارة إليها . ويرجع اختلاف التيارات إلى أن أعضاء اللجنة ، مع اقتناعهم جميعاً بأن مهمتهم الرسمية والوطنية هى أن يضعوا دستوراً لمصر على أحدث المبادئ العصرية ، قد كانوا ينقسمون فى الاتجاه حين يصور كل منهم هذا الدستور تصويراً يتفق وحاجات مصر . فمنهم من كان يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية ، وبخاصة بعد الذى رأوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة إلى ناحية لا تقرها السياسة الواقعية بحال . ومنهم من كان على عكس من ذلك يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور ، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقاً لا هوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما هو حادث فى إنجلترا – وهو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، إذا وقعت أخطاء ؛ أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده . وبين هذين التيارين كانت تقوم تيارات أخرى فرعية ، لا تصدر كلها عن الرغبة فى التوفيق بينهما ، بل يرعى بعضها اعتبارات جزئية وقتية . أضرب لهذه التيارات الفرعية مثلا ما حدث حين أريد تقرير المبدأ الدستورى الذى أصبح مقرراً فى الأمم المتحضرة جميعاً أقصد أن التعليم العام إجبارى مجانى للجميع ذكوراً وإناثاً . فيوم عرض هذا المبدأ ، وقف حافظ حسن بك (باشا) يعترض بأن ميزانية الدولة لا تسمح ببناء دور هذا التعليم جميعاً ، ولذلك لا يصح تقرير المبدأ على إطلاقه . ورد عليه عبد العزيز فهمى بك بأن التعليم الأولى فى غير حاجة إلى إنشاء دور مؤثثة ، وأنه يكفى فيه الأخذ بنظرية التعليم فى الهواء الطلق تحت شجرة من الأشجار ، وأن (الفقهاء) الذين تولوا تعليم الجيل الماضى صالحون للقيام بهذا التعليم الأولى . وتقرر المبدأ بطبيعة الحال ، ثم وقفت بعد صدور الدستور عوائق فى سبيل تنفيذه السريع ، بعضها ما أشار إليه حافظ باشا حسن ، والبعض يتصل بآراء الفنيين فى رجال التعليم الأولى وإعدادهم . ولقد انقضى ربع قرن من يوم نفاذ الدستور إلى الوقت الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، ومع ذلك لم يطبق مبدأ تعميم التعليم تطبيقاً كاملا ، بل لا يزال أكثر من ثلثى البنين والبنات ممن هم فى سن الإلزام فى حكم المعفين

من هذا الإلزام .

لم تكن هذه التيارات الفرعية ذات أثر جوهرى فى مناقشات اللجنة . أما التياران الرئيسيان فكان لهما من الأثر أنهما كانا يبرزان الحين بعد الحين كلما اتصل بهما مبدأ من المبادئ العامة . وكان رشدى باشا ، مع إقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعاً حاراً ، يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ، بل كان يدافع فى بعض الأحيان عن هذه الحقوق ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله إذا شعر بدقة موقفه يؤجل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشة حتى لا يفلت الزمام من يده . وقد عجب غير واحد لهذا الموقف من رجل درس فى فرنسا ، وعرف عنه من الشجاعة ومن الميل للحرية ما لم يعرف عن غيره . ويخيل إلىّ أن الرجل لم يكن يدافع فى هذه المواقف عن رأى يؤمن به ، بل عن سياسة يؤمن بأنها وحدها التى تؤدى إلى تحقيق الحظ الأوفر من الغرض الذى تسعى إليه اللجنة . وهذه السياسة هى أن ما تضعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يوقعه صاحب العرش لإمكان تنفيذه . فإذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطان خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه . أما إذا روعيت بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتقررت فى الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولممثلى الأمة ، فأكبر الظن ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات . ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت ، لتقوم فى مصر حكومة برلمانية تستطيع مفاوضة إنجلترا فى حل المسائل التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

يخيل إلىّ أن هذا الدافع هو الذى وجه رشدى باشا ، ووجه أكثر الأعضاء اتصالا بثروت باشا وبالوزارة ، إلى موقفهم فى الدفاع عن بعض أمور كانوا يعتقدون أن صاحب العرش يتمسك بها . ولعل رشدى باشا رأى كذلك ، بعد الذى حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى وبين السعديين والعدليين ، أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته . ويدعونى إلى هذا الظن موقفه من تقرير تفسيرى للمبادئ العامة تحدث عن حق الملك فى حل مجلس النواب . فقد ذكر هذا التقرير أن الملك إذا اقتنع بأن الرأى العام تغير اتجاهه فله أن يعود إلى استفتاء الناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس النواب القائم للأمة كثرة وقلة . واعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير ، وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ ، فوقف رشدى باشا ضد أى تعديل فى التقرير ، وأيد بكل قوته ما جاء فيه ، ورفض تدخل مجلس الشيوخ لتقييد

الحق ، وانتهى الأمر بالنزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من عنف .

على أن هذا الاتجاه من جانب رشدى باشا لم يتجاوز مسائل محدودة ، أحسبه ظنها الأساس فى التوفيق بين الاتجاه الديمقراطى الصحيح ، والملكية القائمة فى بلد لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى ، تمتعاً يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين لهم تعاوناً يحقق المنفعة العامة . أما فيما وراء ذلك ، فكان الرجل أميل لمبادئ الحرية كما عرفها الناس فى القرن التاسع عشر : الحرية القائمة على أساس من حرمة الملك ، وحرمة المنزل ، وحرمة الرأى ، وحرمة الحرية الفردية . لهذا لم يكن ثمت تعارض عنيف بين الاتجاهين اللذين أشرت إليهما ، بل انتهت لجنة الثمانية عشر إلى وضع المبادئ العامة على أساس مقبول .

على أن ذلك لم ينجها من مطاعن المعارضة فى الصحف الوفدية ، بل فى بعض الصحف المستقلة . وأشهد أنه كان لهذه المعارضة بعض النفع خلال سير اللجنة فى عملها . فقد كانت حجة بعض الأعضاء فى التمسك برأيه أن المعارضة تناصره . لكن هذه المعارضة كثيراً ما جنحت إلى المغالاة وإلى الاستناد على أمور غير صحيحة لتنال من اللجنة فى عملها . ولم تزعج هذه المعارضة ذات الهوى أحداً من أعضاء اللجنة الذين آلوا على أنفسهم أن يتابعوا عملهم فى غير هوادة ، ليبلغوا به غايته فى أسرع وقت ومن غير مهل أو إبطاء .

أقبل الصيف ، وآن لرشدى باشا أن يسافر إلى أوربا للاستشفاء محافظة على صحته . وقد تركنا يوم ودعناه ، فترك وراءه أصدقاء يعزونه ويقدرون علمه وفضله وحبه لوطنه وإيثاره الخير العام على كل شىء ولقد كنا جميعاً نتساءل عما سيؤول إليه أمر اللجنة بعد سفره .

وتولى أحمد حشمت باشا ، نائب الرئيس ، دعوة اللجنة بهيئتها الكاملة للاجتماع بالإسكندرية فى مقر المجلس البلدى . واجتمعت اللجنة وناقشت المبادئ العامة . وقد ثارت فى أثناء اجتماع لجنة الثلاثين مسائل لم تثر فى اجتماع لجنة الثمانية عشر . ثارت مسألة تمثيل الأقليات ، أثارها توفيق بك دوس (باشا) كما أثار صالح لملوم باشا مسألة امتيازات العربان المقيمين فى مصر . ولم يقف الرأى العام ولا وقفت اللجنة طويلا عند امتيازات العربان : هذه الامتيازات التى كانوا قد منحوها فى عصور سابقة حين كانوا يقيمون فى مضاربهم ، وحين عهد إليهم ولاة مصر فى تلك العصور بالدفاع عن الحدود ؛ ولذلك أعفوهم من الجندية . فقد رفض النص على هذه الامتيازات فى مشروع الدستور رفضاً باتاً لاعتبارات لم تجد من يدفعها أو يدافع عن بقاء تلك الامتيازات . ومن أهم ما قيل يومئذ أن هؤلاء العربان اندمجوا

فى أهل مصر ، وأقاموا بينهم فى المدن والقرى ، ولم يبق مقيماً فى مضارب البدو غير عدد قليل جداً لا يقام له حكم ؛ وأن هؤلاء العربان الذين اندمجوا فى أهل مصر قد ساووهم فى الوطنية وفى الحرص على الدفاع عن بلادهم ، فالنص على إعفائهم من الجندية فيه من التجريح لوطنيتهم ما يأبونه هم قبل كل مصرى آخر . هذا إلى أن التجنيد سيكون إجبارياً يتساوى فيه الجميع . ويتساوون بذلك فى الدفاع عن كل شبر من أرض الوطن ؛ فلا محل لتمييز طائفة ، وبخاصة فى أحوال العالم التى أصبح فيها الدفاع وأصبحت فيها الحرب ميكانيكية قوامها الدبابات والخنادق وما إليها مما لا ينجع معه دفاع مقيم على الحدود ، ولا مفر معه من تجنيد كل قوى الأمة لهذا الدفاع .

أما نظرية تمثيل الأقليات فوجدت فى توفيق دوس محامياً بارعاً عنها . قال : إنه لا يقصد بهذا التمثيل والنص عليه فى الدستور خلق امتيازات للأقباط أو لغيرهم من الأقليات الدينية أو العنصرية فى مصر ؛ فهو بطبعه يمقت التمييز ويقدس المساواة . لكنه يقصد إلى إسقاط حجة الإنجليز الذين احتفظوا فى تصريح ٢٨ فبراير بموقفهم من الدفاع عن الأقليات ، كموقفهم من الدفاع عن الأجانب . فإذا نص على تمثيلهم سقطت هذه الحجة ؛ لأنهم سيجدون من ممثليهم فى البرلمان من يدافع عنهم . ثم إنه لا خطر من تمثيل هذه الأقليات وعددها فى مصر ضئيل لا يبلغ عشر عدد السكان ، فإذا مثلوا فى البرلمان بنسبتهم ، بل بضعف هذه النسبة ، لم يغير ذلك من سلطان الكثرة ولم يجن عليه . هذا وتمثيل الأقليات يكفل عدم تذمرها ، كما يكفل حسن علاقتها بالكثرة على مر الأيام .

كان لهذه الحجج ولمثلها ، مما تقدم به المحامى البارع ، بعض الصدى . لكنها لم تجد فى اللجنة مؤيداً ، بل كانت الفكرة السائدة أن دستوراً ينص على حرية الاعتقاد وحرية الرأى ، وعلى المساواة بين المصريين جميعاً ، يهدم مبادئه الأساسية أى نص على تمثيل الأقليات ، كما يجعل هذه الأقليات منظوراً إليها على أنها غير مندمجة فى الأمة الاندماج التام ، الذى يجعل من هذه الأمة وحدة متماسكة الكيان ، يتمتع كل فرد من أفرادها وكل جماعة فيها بحقوق متساوية مساواة التكاليف التى تقع أعباؤها على عواتقهم جميعاً . أما إسقاط حجة الإنجليز فليس السبيل إليها هذا النص على تمثيل الأقليات ، بل هو ما بدا ، منذ قامت الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، من تضامن عناصر الأمة جميعاً بغير تمييز بين الأديان أو الأجناس . هذا إلى أنه لم ينص دستور من الدساتير المدونة فى الأمم المتحضرة على تمثيل الأقليات ليتخذ حجة لأصحاب هذا الرأى . لهذا رأت لجنة الثلاثين رفضه ولم

تقف طويلا عنده .

على أن عبد العزيز فهمى بك خشى أن يكون للفكرة التى أوردها توفيق بك دوس أثر فى المستقبل ، وحرص على أن يحتاط لهذا الأمر . وعبد العزيز محام عرف بشدة الحرص والاحتياط . لهذا رجع إلى المعاهدات الأخيرة التى عقدت مع بعض البلاد التى توجد بها أقليات دينية أو جنسية ، وخاصة المعاهدة التى عقدت مع بولونيا ، فجاء بالنصوص التى وردت فى هذه المعاهدة خاصة بتساوى الأقليات الدينية والجنسية مع كثرة أهل البلاد ، وطلب إدماجها فى المبادئ العامة لكى توضع فى أحكام الدستور . وكان لهذا الاحتياط من غير شك قيمته ، وأقرته لجنة الثلاثين بإجماع الآراء .

بينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها بجد لا يعرف الكلال ، ظهر فى جريدة الأهرام مقال افتتاحى بقلم رئيس التحرير ، داود بركات ، عنوانه : « نريد سعداً » . وقد أثار هذا المقال دهشة الناس جميعاً . فجريدة الأهرام كانت مستقلة ، لكنها كانت معتدلة . وكان اتصالها بالوزارة القائمة يومئذ مما دعا غير المتعصبين لسعد باشا أن يكتبوا فيها المقالات السياسية والأدبية وغيرها . لهذا كان مقال « نريد سعداً » ، عجباً يثير أشد الدهشة . ترى ما الذى دعا إليه ؟ قال الذين يأخذون الأمور بأيسر ظواهرها : لعل الوزارة أغضبت رئيس التحرير فأراد أن ينبهها . لكن ما حدث بعد ذلك بقليل دعا هؤلاء الذين يأخذون بالظواهر إلى شىء غير قليل من التساؤل . فقد عادت الأهرام بعد هذا المقال إلى اعتدالها ، ثم لم تمض أسابيع قليلة حتى عطلت ثلاثة أيام ، وحتى تناولت الأحاديث التعطيل وسببه ، وخاض الناس فى خلاف زعموه بين القصر والوزارة ، بل جسمت بعض الأقاويل هذا الخلاف تجسيماً ذهب أصحابه إلى أن مركز الوزارة محل أخذ ورد .

وشعرنا نحن فى لجنة الدستور بهذا الخلاف ، حين رأينا أقطاب اللجنة المتصلين بالوزارة يتعجلون الفراغ من مشروع الدستور لرفعه إلى الحكومة . وفعلا أسرعت لجنة الثلاثين فاختارت لجنتين : إحداهما لجنة التحرير التى عهد إليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيداً لعرضها على لجنة الثلاثين ، والأخرى لوضع قانون الانتخاب ، ولم تكن أحكامه ومبادئه قد بحثت فى لجنة الثلاثين بحثاً ذا قيمة . وعاونت أنا لجنة التحرير ، وتولى على بك ماهر (باشا) رياسة لجنة قانون الانتخاب .

تعود الناس بعد صدور الدستور أن يسموا عبد العزيز فهمى باشا (أبا الدستور) . وهم فى هذا على حق . فعبد العزيز أبو الدستور فعلا . كان فى لجنة المبادئ العامة من

أكثر الأعضاء درساً وتمحيصاً ومناقشة ، حرصاً على أن يبلغ العمل غاية ما يستطاع من التمام . فلما انتقل الأمر من لجنة الثمانية عشر إلى لجنة الثلاثين لم تفتر همته ، بل ازداد حماسة للعمل لتفرغ اللجنة من مهمتها فى أقصر وقت . ولما تولت لجنة التحرير الصياغة ، رأيناه كل صباح يجيء إلى مقر الوزارة ببولكلى ومعه طائفة من المواد صاغها أحسن صياغة . ولم يكن ذلك عجباً . فعبد العزيز ، إلى جانب ثقافته الفقهية العظيمة ، من أعرف المصريين ، إن لم يكن أعرفهم جميعاً ، باللغة العربية وفقهها وأسرارها .

وكانت لجنة التحرير تراجع ما ترى مراجعة عبد العزيز بك فيه من بعض المواد ، إما لتجعلها متفقة كل الاتفاق مع المبادئ العامة التى أقرتها اللجنة ، أو لمزيد من الدقة فى الصياغة يزيل من المادة كل كلمة أو حرف لا يقتضيه المعنى المطلوب . فالأسلوب التشريعى بطبعه أسلوب دقيق غاية الدقة ، لما يتعلق به من حقوق الناس وواجباتهم ومنافعهم وروابط بعضهم ببعض . وكان الرجل يستمع إلى كل ملاحظة تبدى ، ولا يرى التعصب لعبارة أو لفظ كتبه ، بل يرى وجوب الكمال فى صياغة دستور مفروض أنه يبقى عشرات السنين إن لم يبق أكثر من ذلك . وكثيراً ما كنا نرجع ، حرصاً على مزيد من الدقة ، إلى نص فى الدستور الفرنسى أو فى الدستور البلجيكى يقابل المبدأ العام الذى أقرته اللجنة ، حتى لا يُفَوِّت علينا قصور العبارة أو عدم دقة اللفظ غرضاً يقصد المبدأ إليه ضمَّنه الفرنسيون أو البلجيكيون مادتهم . وكان العمل فى ذلك يقتضينا الاجتماع طيلة الصباح ببولكلى ، ويقتضى كل واحد منا التفكير بعد الظهر فيما لم نهتد فيه إلى اللفظ المطلوب ، ويقتضى عبد العزيز فهمى أن يقضى شطراً من الليل فى إعداد طائفة جديدة من المواد ليشملها هذا البحث الدقيق الذى يقتضيه الأسلوب التشريعى .

وفرغنا فى نحو أسبوعين من عملنا ، وفرغت لجنة قانون الانتخاب كذلك من عملها ، واجتمعت لجنة الثلاثين وراجعت ما تم وأقرت الصيغة التى تتقدم بها اللجنة إلى الحكومة . وفى موعد ضربه ثروت باشا ذهبنا إليه بمكتبه ببولكلى ، وقدمنا له مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، فشكر للجنة مجهودها ، وصرح بأنه سيصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة .

كان لتصريحه هذا معنى خاص يتفق وما تداولته الألسن من خلاف بين القصر والوزارة ، وما قيل عن دقة مركز الوزارة . على أن ما كان يعتقده بعضهم من حرص الإنجليز على مفاوضة حكومة مصرية دستورية ، جعلهم يعتقدون بأن ما يقال عن مركز الوزارة مبالغ

فيه ، وأنها ستصدر الدستور على كل حال . لكن ما حدث بعد ذلك جعل تفاؤل هؤلاء المتفائلين أدنى إلى سوء التقدير ، وإلى عدم تتبع أطوار السياسة تتبعاً دقيقاً .

* * *

بينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها بالإسكندرية ، انتهزت أنا فرصة آخر الأسبوع ، وذهبت إلى بلدنا كفر غنام يوم الخميس لأسافر منها يوم السبت إلى القاهرة وأقضى بها يوم الأحد ، وأعود فى المساء لأحضر اجتماع اللجنة بالإسكندرية صبح الاثنين . وذهبت ظهر السبت إلى محطة أبى الشقوق وركبت القطار المسافر إلى القاهرة فإذا به لطفى بك السيد عائداً من برقين قاصداً إلى القاهرة . وكان لطفى بك يترجم إذ ذاك فلسفة أرسطو . فلما حدثته عنها قال لى إن جزءاً منها أوشك على التمام ، وأضاف : وسأطبعه عندك . ودهشت فقلت : عندى أنا ! قال : نعم ، فستتولى رياسة التحرير لجريدة الحزب الجديد الذى يؤلفه عدلى باشا وإخوانه . فلما ذكرت له ما أعرفه من أن عدلى باشا لا يريد أن يؤلف حزباً ، قال : لقد أقنعناه لمصلحة مصر . وانتقل الحديث بنا بعد ذلك إلى شئون أخرى عكف لطفى بعدها على قراءة كتاب كان فى يده ، وأخرجت أنا كذلك كتاباً من حقيبتى أقرؤه .

وعلمت ، حين بلغت الإسكندرية ، أن التفكير فى تأليف حزب يرأسه عدلى باشا قد انتقل إلى حيز التنفيذ ، وأن أعضاء لجنة الدستور جميعاً سيكونون أعضاء فى هذا الحزب ، وأن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة صدوره فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه ، وأن خطاب الافتتاح الذى يعلن به عدلى باشا تأليف الحزب بعد ، ودعيت لحضور اجتماعات المؤسسين ومناقشاتهم ، وكانوا يجتمعون بمنزل عدلى باشا برمل الإسكندرية . وقد اجتمعنا عدة مرات تحدثنا فيها عن اسم الحزب ، وانتهينا إلى تسميته : حزب الأحرار الدستوريين ؛ وعن اسم الجريدة التى تنطق بلسان الحزب ، وانتهينا إلى أن يكون اسمها : « السياسة » ؛ وعن الأشخاص الذين ينضمون إلى لجنة الدستور أعضاء فى الحزب ، واتفق على أن يكون من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وحسن باشا عبد الرازق ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقى بك أباظة ، وأحمد بك عبد الغفار ، وأمثالهم من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم عدلى باشا ؛ وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى ، أو فى جمعية مصر المستقلة التى أنشئت فى أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كرزون ، وكانت تؤيده

فى موقفه من هذه المفاوضات .

لم أهتم كثيراً بالأشخاص الذين ينضمون للحزب ؛ فقد كانت معرفتى بكثير من هؤلاء الأشخاص محدودة . وقد تبينت خلال اجتماعات لجنة الدستور ومناقشاتها أن من لهم وزن حقيقى من حيث المبادئ والآراء ، ومن لهم اطلاع على المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة فى أوربا ، قليلون ؛ وأن الأقل من هؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد على تبحرهم فى المعرفة على أن أمراً وقفت عنده . ذلك أن لطفى بك السيد ، مع أنه لم يكن من أعضاء الحزب ، لأنه كان قد عاد إلى وظيفته مديراً لدار الكتب ، كان وثيق الصلة بعدلى باشا وبمن يؤلفون الحزب . وكان هو الذى يحرر خطاب الافتتاح الذى يلقيه عدلى باشا ، وكان من رأيه أن ينضم إلى عضوية الحزب كل من عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة وإسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛ لأنهما كانا يد عدلى باشا اليمنى خلال المفاوضات إذ كان أولهما نائب رئيس الوزارة بمصر فى أثناء غياب عدلى باشا ورشدى باشا ، وكان الآخر عضواً بارزاً فى هيئة المفاوضة . وكانت نظرية لطفى بك السيد فى ذلك أن تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب . فإذا استقالت استفاد الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص . لكن محمد محمود باشا عارض هذا الاقتراح بكل قوته . وهو لم يعارضه فى الاجتماعات التى كانت تعقد بمنزل عدلى باشا ، ويحضرها لفيف من أعضاء الحزب من لجنة الدستور وغير لجنة الدستور ؛ بل سمعته يعارضه بغرفة لطفى بك بفندق سان استفانو ، ويبنى معارضته على عدم استطاعته التعاون مع صدقى باشا بنوع خاص . ولم يكن لى أن أشترك فى مناقشة أمر ذلك مبلغ دقته ؛ لأننى لم أكن أعرف من دخائل هؤلاء الرجال جميعاً ما يعرفه بعضهم عن بعض ، ولأن صلتى بمحمد محمود باشا كانت لا تزال فى بداءتها ؛ فلم يكن من حسن الرأى أن أتحدث فى الأمر من حيث المبدأ الذى يؤيده لطفى بك مع اقتناعى يومئذ بسلامة هذا المبدأ لذاته .

وإنما اتجه اهتمامى واتجهت عنايتى إلى خطاب الافتتاح . فهذا الخطاب هو الذى تبنى عليه سياسة الحزب ، وهى السياسة التى سأدافع عنها يوم يؤلف الحزب وتظهر جريدته . ولما كان لطفى بك قد أتم كتابة الخطاب ، فقد أعطانيه عدلى باشا وطلب منى بعد تلاوته أن أتحدث إليه فيما قد يعن لى من ملاحظات عليه . وتحدثنا بعد أيام ، واتفقنا على بعض نقط حررتها ودفعت بها إلى لطفى بك ؛ فأعاد تحريرها ليظل الخطاب منسجماً . بهذا تحددت سياسة الحزب وتحددت مبادئه .

والواقع أن الخطاب كان قطعة بارعة من الأدب السياسى فى اعتداله ، وفى تصويره المبادئ التى يزمع الحزب تحقيقها ، وفى مقدمتها استكمال استقلال مصر بعد الخطوة التى خطوناها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وصدور الدستور الذى وضعت اللجنة مشروعه ، فأتمت بذلك عملا عظيما لخير البلاد ، إذ قررت سلطة الأمة وحقوق العرش . أما المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التى تناولها الخطاب ، فكان أساسها النظرية الفردية القائمة على أساس من احترام تام لحرية الفرد المطلقة ، ولحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح . على أن الفكرة الفردية الواضحة فى الخطاب قد خضعت فيه كذلك للاتجاه العام الذى أعقب الحرب العالمية ، والذى جعل هذه النظرية الفردية تتشح بظاهر من الاشتراكية لا يجنى على الحرية الفردية ، ولكنه يخفف من غلواء المذهب الفردى ؛ إذ يجعل للأفراد حقوقاً على الجماعة من يوم مولدهم يتسلحون بها للكفاح فى الحياة ، على أساس يدنيهم من معانى العدالة الاجتماعية ، وإن لم يذهب فى ذلك إلى حد تحكم الدولة فى مصايرهم تحكما تقره اشتراكية الدولة وما إليها من المذاهب .

وقد سادت هذا الخطاب نغمة الدعوة إلى الوحدة القومية ، وتحذير أبناء مصر من مغبة الخلاف بينهم ، لما يجره هذا الخلاف من تعطيل لحقوق وطنهم ، وإضرار بمصالحه الحيوية . وكانت هذه الدعوة صادقة خالصة ، قوامها أن ما حصل عليه الوطن من اعتراف باستقلاله إنما يرجع الفضل فيه إلى ما بدا من وحدة الأمة وتماسكها منذ قومتها الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، وأن هذه الوحدة جديرة أن تؤتى كل ثمارها ، إذا ظلت منزهة عن الشوائب ، وأن أبناء الوطن ، الذين عرفوا بالحكمة وإنكار الذات والتجرد للوطن ، قادرون بوحدتهم على أن يحققوا لوطنهم كمال استقلاله .

اغتبطت بهذا الخطاب ، ورأيت فيه سياسة تتفق فى جملتها وفى تفصيلها مع آرائى . فهو يقدس الحرية الفردية وأنا أقدسها . وهو يكبر حرية الرأى ، وهذه الحرية تحل من نفسى محل الإيمان الذى لا يتزعزع وهو على نزعته الفردية يدعو إلى العدالة الاجتماعية كما صورتها فى مقدمة كتابى عن « جان جاك روسو » الذى صدر قبل ذلك بعام وأشهر . وهو يحبذ الوحدة القومية ، وقد كنت من دعاتها يوم كان الخلاف بين سعد وعدلى على أشده . وهو يؤيد حرية التجارة ما لم تحتج صناعة ناشئة إلى الحماية حتى تقف على قدميها ، وأنا من هذا الرأى . لى إذن أكبر الرجاء ، يوم تظهر « السياسة » ، أن أبشر بهذه المبادئ فى إيمان وقوة يحملان كل متردد على اعتناقها والاقتناع بها .

وإنى لمشتغل بالتفكير فى هذه الأمور فى الأيام الأخيرة من عمل لجنة الدستور ، إذ لقينى جبرائيل بك تقلا (باشا) صاحب جريدة الأهرام ذات مساء عند مدخل فندق سان استفانو ، وعرض على أن أكون رئيساً لتحرير الأهرام بمثل الشروط التى يعرضها على رجال الحزب الجديد أو بخير منها . ولم يطل بيننا الحديث ، فقد قلت له : أنت صديقى يا جبرائيل بك . ولقد طالما نشرت لى الأهرام بحوثاً فى الأدب والسياسة والاجتماع . وكنت أود لو استطعت أن أجيبك إلى ما تطلب . لكنى قد ارتبطت مع هؤلاء القوم وأعطيتهم كلمتى . ولا أحسبك تخالفنى فى أبد التحلل من هذا الارتباط غير لائق بى . قال : « فلتكن الأهرام لسان الحزب الجديد . وأنت تعلم أن الأهرام أيدت عدلى باشا من بدء الحركة » . قلت : « ذلك أمر آخر لك أن تخاطب فيه عدلى باشا » . قال : سأفكر . وانتهى الحديث عند هذا ، ولم نعد إليه .

وظللت أفكر فى هذه الحياة الجديدة التى سأنتقل إليها . فقد كان اتفاق مع رجال الحزب الجديد أن أترك عملى فى المحاماة نهائيًّا ، وأن أنقطع لرياسة تحرير السياسة . وقد رأيت الصحف تهاجم هذا الحزب الجديد قبل أن يعلن تأليفه وتتهمه بأنه ، فى حرصه على الاتفاق مع الإنجليز ، سيفرط فى حقوق الوطن . أليس هو قد قام على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، هذا التصريح الذى بعث سعد باشا من عدن ، حيث كان فى الطريق إلى منفاه بسيشيل ، يقول إنه « نكبة وطنية كبرى » ؟ ! أليست وزارة ثروت باشا استمرارا لوزارة عدلى باشا التى فاوضت الإنجليز فأخفقت فى مفاوضتهم ، ووزارة ثروت باشا تؤيد هذا الحزب وتؤازره ؟ ! وأعضاء هذا الحزب من رجال لجنة الدستور ، أليسوا هم الذين غصبوا حق الأمة فى إقامة دستورها عن طريق جمعية تأسيسية ؟ ! كان هذا الكلام ومثله ينشر على الناس وتسمح به الرقابة على الصحف ، رقابة قائمة فى ظل الأحكام العرفية البريطانية المفروضة على مصر برغم إرادة المصريين . ولم يدر بخلد أحد أن يقول إن سماح هذه الرقابة بنشر هذه التهم دليل على أن اتهام الحزب الجديد بممالأة الإنجليز اتهام باطل . لم يدر بخلدنا هذا ولم نفكر فيه ؛ لأننا كنا نؤمن بحرية الصحافة إيماناً صادقاً ، وكنا نطلب إلغاء الأحكام العرفية ، وما تفرع عن الأحكام العرفية من رقابة على الصحف .

أترى هذه التهم زعزعت من عزيمتى ، أو غيرت من اتجاهى أن أجعل الدعوة للوحدة القومية أول ما أبشر به وأؤيده فى حزم واعتدال ؟ كلا ! فلم يكن تأليف الحزب مصدر هذه الحملات ولا سببها . فقد بدأت هذه الحملات منذ اختلف سعد وعدلى ، وكان اتهام

أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد . وإنما تألف الحزب الجديد لدفع هذه التهم الباطلة ، ولمقاومة أثرها فى أذهان الشعب . وإذا كانت الصحف قد اتخذت من تأليف الحزب مادة جديدة للاتهام فإن ذلك لم يغير شيئاً من اقتناعى بضرورة القضاء على هذا الجو المسموم ، فلا مصلحة فى بقائهلأحد ، بل هو ضار بالوطن أبلغ الضرر . وإذا كانت هذه الصحف قد اندفعت إلى المبالغة فى كيل التهم الزائفة ، فليس من شأن ذلك أن يثنى أحداً منا عما اعتزم ، بل هو ، على العكس ، حافز لنا على المضى فيما نؤمن بأن خير الوطن رهن به : من الدعوة للوحدة ، ومن إشاعة المبادئ السليمة التى وضعناها للحزب الجديد .

كان ذلك اقتناعى ، وكان اقتناع شاب مؤمن بأنه على حق ، وأن من واجبه أن يدافع عن هذا الحق بكل قوته . أما وقد آتاه الله موهبة القلم ، ومهد له سبيل الدفاع بهذ القلم عن الحق الذى يؤمن به بتوليه رياسة تحرير « السياسة » فعليه أن يؤدى هذا الواجب كاملا ، دفاعاً عن عقيدته ودفاعاً عن الحرية ، ودفاعاً عن وطنه .

أعددنا العدة لإصدار جريدة « السياسة » ، فاتفقنا مع معاونينا فى تحريرها ، واتخذنا داراً لها وللحزب بشارع المبتديان ، واستصدرنا ترخيص إصدارها باسم الدكتور حافظ عفيفى عضو الحزب ، وطلبنا مطبعة « روتاتيف » لها من ألمانيا ، واتفقنا مع أمين بك الرافعى صاحب جريدة الأخبار أن يطبعها لنا ريثما تصل مطبعتنا ، وحدد عدلى باشا موعداً لإلقاء خطابه وإعلان تأليف الحزب واختيار مجلس إدارته وصدور العدد الأولمن « السياسة » يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، ولبثنا ننتظر هذا اليوم القريب بصبر نافد .

وفى عشية ذلك اليوم هيأنا لإصدار العدد الأول فى الساعة العاشرة صباحاً ، إذ يبدأ عدلى باشا بإلقاء خطاب الافتتاح ، لتتلى بعده مبادئ الحزب . وقد سهرت يومئذ الليل كله ، فلم أطمئن حتى كان هذا العدد الأول بين يدى فى بكرة الصباح . وفى الساعة العاشرة ذهبت إلى فندق شبرد حيث اجتمع عدد عظيم من المثقفين والأعيان ليسمعوا الخطاب . فلما فرغ عدلى باشا من إلقائه ، وفرغ محمد على علوبة بك من تلاوة مبادئ الحزب ، انتخب أعضاء مجلس إدارته .

وزع العدد الأول من « السياسة » مصدراً بخطاب عدلى باشا . ولشدما فرحت حين رأيته بأيدى باعة الصحف ، ورأيت الخارجين من فندق شبرد بعد سماع الخطاب يقبلون على شرائه ! ولشدما ابتهجت بانتهاء حفلة الافتتاح بسلام ! وآن لى أن أعود إلى منزلى أستجم ،

وأنال من نومى قسطاً أعتاض به عن سهر الليلة الماضية بطولها . فلما استيقظت ، وآن لى أن أذهب للعمل بالسياسة ، شعرت بالعبء الجديد الذى ألقى على كاهلى ، وبما يجب علىَّ من بذل غاية الجهد لنجاح الجريدة ، مقدراً فى الوقت نفسه ما سيعترضنا من عقبات وصعاب .

وبدأت أنا وزملائى نحرر فى لهجة معتدلة كلها دعوة إلى الوحدة حول مبادئ الحزب ، ودعوة إلى زملائنا الصحفيين الذين ما انفكوا يهاجمون هذا الحزب وجريدته بالتزام الحكمة ، وتقدير ما يجب للوطن من اعتصام بهذه الوحدة ليبلغ الغاية من أغراضه الوطنية . وفسر زملاؤنا اعتدالنا بأنه الضعف ، فازدادوا فى مهاجمة الحزب وجريدته ، بل عنفوا فى ذلك عنفاً جعل الكثيرين من أصدقائنا الشبان يضيقون ذرعاً بهذا الاعتدال ، ويشاركون خصومنا السياسيين القول بأنه مظهر للضعف غير لائق بنا . وقابلت عدلى باشا بعد أسبوع من صدور الجريدة ، وكان بفندق شبرد ، فهنأنى . فلما أفضيت إليه بامتعاض بعض إخواننا فى مصر وفى الأقاليم ، قال : لا يخرجك امتعاضهم عن خطتك . إن « السياسة » تسير على نهج « الطان » الفرنسية : نهج التعقل والاعتدال ، وذلك أجمل بنا وأحرى .

أفكان ذلك تشجيعاً لمجرد التشجيع ؟ أحسب أنه على العكس كان الخطة التى ارتضاها عدلى باشا . لكن هذه الخطة كانت داعية تشجيع لخصومنا فى الطعن علينا وفى النيل منا ، وفى الطعن على عدلى باشا بالذات والنيل منه . ولم يكن يمر يوم حتى أسمع من جوانب شتى ما فى هذه الخطة من إضعاف لنا أمام الرأى العام . ولم يكن يمر يوم حتى يحضر إلينا الدكتور حافظ عفيفى ، بعد أن يلقى عدلى باشا وزملاءه من أعضاء الحزب فى (كلوب محمد على) ، لنتداول الرأى فى الموقف وتطوراته وما يجب أن تنشره الجريدة لمواجهة هذه التطورات . ويبدو لى أن الدكتور حافظ ورجال الحزب الذين يجتمعون فى (كلوب محمد على) بدءوا هم كذلك يضيقون ذرعاً باعتدالنا ، وما يجره هذا الاعتدال من مضاعفة العنف فى الحملة علينا ، واتهامنا بأن عدلى باشا وأصحابه مالئوا الإنجليز فى القبض على سعد باشا وأصحابه ونفيهم إلى جزيرة سيشل . وإننى لجالس إلى مكتبى يوماً إذ جاءنى محمد صالح باشا المستشار السابق فى محكمة الاستئناف وعضو مجلس إدارة الحزب ، ووجه إلى خطة الاعتدال التى نسلكها لوماً أشد من لوم الشبان أصدقائى . وجاء الدكتور حافظ عفيفى وهو يحدثنى ، فسمع طرفاً من حديثه ومن تأييدى له ، فقال : الأمر لكم . وما دامت خطة الاعتدال لم تنجح فى حمل هؤلاء القوم على التزام الحكمة ، فالحزب يحلكم من التزام

هذه الخطة ، ويدع لكم أن تدفعوا بما ترونه .

لا أحسبنى اغتبطت يوماً بأمر كاغتباطى بهذا القرار من جانب الحزب . وذهبت إلى منزلى وجلست فيه إلى مكتبى وحررت مقالا عنوانه : « إذن فاسمعوا — من ذا أضر مصر ، ومن استبقى سعداً وأصحابه فى المنفى ؟ » . ولقد حملت فى هذا المقال على صحف الوفد ، وعلى القائمين بتوجيه سياسته حملة عنيفة غاية العنف ، من غير نبو فى اللفظ أو مقابلة للاتهام باتهام من نوعه . وظهر هذا المقال صبح الغد ، فإذا المحادثات التليفونية تقبل تترى من الأقاليم تعلن الرضا والارتياح لهذا الاتجاه الجديد ، وإذا إدارة الجريدة تمتلىء فى المساء بمن جاءوا يهنئوننى بهذا المقال ويقولون : « أهو كده ! لا ينفع القوم إلا هذا ! » ولم أتردد ، وقد أعلنت النضال ، فى خوض المعركة إلى النهاية . ولشد ما سرنى أن وجدت من زملائى فى التحرير جميعاً ، وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين والأستاذ محمد توفيق دياب ، إخوان صدق فى متابعة هذه المعركة عن إيمان بأن الحق معنا وإنا منتصرون لا محالة آخر الأمر .

فى هذه الأيام بدأت الأحاديث تتواتر بأن الخلاف بين القصر والوزارة يزداد حدة . قال قوم : إن ذلك كان سببه حرص ثروت باشا على السرعة فى إصدار الدستور ، ورغبة القصر فى مراجعة مشروعه لإدخال ما يقضى به توازن السلطات من تعديل فيه . وكان حسن نشأت بك قد عين وكيلا للديوان الملكى ، وقيل : إنه كان له فى هذا الأمر رأى . وقال غير هؤلاء : إن جلالة الملك فؤاد لم يسترح لما رواه بعضهم من أن رجال الإدارة أعانوا على اكتتاب الأعيان للحزب ولجريدة السياسة ، وأنه صارح بعض مديرى الأقاليم بعدم رضاه عما كان من ذلك . وقال غير هؤلاء : إن سبب الخلاف يرجع إلى اعتبارات كثيرة أصبح بقاء الوزارة فى مناصبها متعذراً معها . وتداول الناس الحديث فى هذا الأمر ، وفيما يقال عن الوسيلة لدفع الوزارة إلى تقديم استقالتها . وقد شجعت هذه الأقاويل خصوم الأحرار الدستوريين ظناً منهم أن الحزب قائم بتأييد الوزارة له ، وأنه لو فقد هذا التأييد لما قامت له قائمة .

بينما ذلك يجرى وقع حادث كان له فى حياة الحزب وفى حياة (السياسة) وفى اتجاهنا نحن أبلغ الأثر وأعمقه . فقد دعى مجلس إدارة الحزب للاجتماع بدار الحزب برياسة عدلى باشا فى الساعة السادسة من مساء ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، أى بعد تأليف الحزب وصدور جريدة السياسة بتسعة عشر يوماً ، من غير أن يبلغ الأعضاء جدول الأعمال الذى سيعرض عليهم . وجلسنا نحن محررى السياسة إلى مكاتبنا نباشر عملنا ، يكتب كل محرر مقاله ، ويراجع المخبرون أنباءهم ، ويتولى المترجمون عملهم . وإننا لكذلك وقد أرخى الظلام سدوله بين

الساعة السابعة والساعة الثامنة ، إذ سمعنا فرقعة تخيلناها أول الأمر ناشئة عن عجلة أتوموبيل انفجرت ، ثم سرعان ما عرفنا أنها طلقات رصاص صوبت إلى أول رجلين خرجا من باب الحزب ، وكانا حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى . يا للجريمة النكراء ! هرولنا جميعاً إلى ناحية باب الدار فقيل لنا : إن حسن باشا عبد الرازق أصيب بعد أن كان قد جلس فى السيارة ، على حين ألفينا إسماعيل بك زهدى معتمداً على ذراع صديق يصعد به درج الدار إلى غرفتى . وسألنا عن سيارة حسن باشا فعلمنا أنه أمر سائقها أن يذهب به توًّا إلى مستشفى الدكتور على بك إبراهيم بشارع الصنافيرى . وعدنا نحيط بإسماعيل بك زهدى ، فمدده الدكتور حافظ بك عفيفى على بساط غرفتى ، وفتح له أزرار صدره ، وبصر فإذا الدم يخرج من موضع الإصابة بالرصاص من بطنه فيلون قميصه ، وإسماعيل بك يقول : علم الله ما آذيت أحداً ، ولا أردت إلا خير الوطن ! ويتولى الله أطفالى ! ونحن فى هذه الأثناء وقوف حوله قد تولانا الوجوم ، فما يجد أحد منا كلمة تنفرج عنها شفتاه ، اللهم إلا الدكتور حافظ عفيفى الذى جعل يطمئن المصاب بقوله : لا تخف يا إسماعيل بك ، ليس هناك خطر على حياتك . إنك لم تصب فى مقتل . وبعد قليل نقل زهدى كذلك إلى مستشفى على بك إبراهيم ، حيث رقد فى غرفة إلى جانب غرفة زميله الكريم حسن باشا عبد الرازق .

كان لهذا الحادث الشنيع وهذه الجريمة المنكرة أثر بلغ من نفوسنا أعماقها ، وكان أول مظهر لهذا الأثر فى نفسى أن تمثلت بقول القائل :

لا يسلم الشرف الرفيـــع من الأذى حتى يراق على جوانبـــه الدم

وكان زميلى الأستاذ محمد توفيق دياب قد بدأ يكتب مقاله اليومى قبيل وقوع الحادث . ولم يكن قد مضى فيه إلا قليلاً حين سمع دوى الرصاص ورأى زهدى وهو يصعد سلم « السياسة » إلى غرفتى ، وجاء يعاوننا ويشهد معنا هذا المنظر المحزن : منظر رجل فى فتوة الشباب وعنفوان الصحة يطلق عليه الرصاص لغير ذنب جناه ، وكان له بعد فى العمر فسحة ، ولكفايته وإخلاصه لوطنه متسع فى خدمة هذا الوطن . . فلما نقل زهدى إلى المستشفى عاد الأستاذ دياب يتم مقاله ، فجعل عنوانه : « أنتم قتلة الوطن » ، وحمل فيه حملة أعنف الحملة على هؤلاء الكتاب وهؤلاء الساسة الذين يصفون بنى وطنهم كذباً بالخيانة ، ويحرضون الشباب الأغرار بذلك على ارتكاب الجرائم ، ويحرمون الوطن رجالاً هم عماد الوطن ومصدر قوته .

وجاء البوليس ، وجاء النائب العام ، وجاء المحققون إلى « السياسة » ، ولكن بعد

فوات الوقت ؛ فقد فر المجرمون ولم يقف لهم أحد على أثر . وقد خلنا نحن أن هؤلاء المحققين يؤدون فى هذا الموقف واجباً رسمياً ، ويؤدونه أداء آلياً لا يدل مظهره على حرص يحركه الضمير لاستبطان الحقيقة . ولست أدرى : أكان لما شاع من خلاف بين القصر والوزارة أثر فيما ظنناه من تراخ وعدم اهتمام ؟ فقد تعودنا فى مثل هذه المواقف أن يكيف الموظفون كباراً وصغاراً مواقفهم حسب ما يتصورونه المستقبل ولن يكون .

وفرغنا من عملنا ، ومن إجابة المحققين إلى ما طلبوا من معلومات ، ثم ذهبنا إلى المستشفى نسأل عن حال المصابين ، فعلمت أن الدكتور على إبراهيم أجرى لهما عملية استخراج الرصاص من البطن وأنه يرجو أن يلطف الله بهما . لكن القدر كان قد كتب فى لوحة أن أجلهما قد جاء . فبعد يومين استشهد حسن عبد الرازق وشيعت جنازته . وفى صبح اليوم التالى استشهد زهدى وشيعت كذلك جنازته . وسرنا جميعاً فى الجنازتين يتقدمنا عدلى باشا ، وسار فى كل واحدة منهما عدد عظيم جداً من ذوى الرأى والمكانة فى البلاد ، فكان ذلك شاهداً على استنكار المثقفين وغيرهم لهذا النوع الوضيع الجبان من الاعتداء .

سألنى الدكتور حافظ عفيفى غداة الحادث عن الأثر الذى تركه فى نفس محررى (السياسة) وعمالها ، وخشى أن يكون قد ولّد فى نفوسهم من الرعب والفزع ما يجنى على مجهودنا الناشئ . وأجبته مطمئناً إياه وطالباً إليه أن يطمئن رجال الحزب جميعاً على الحال المعنوية لرجال (السياسة) وعمالها . فقد كان من أثر هذه الجريمة ، التى أصابت رجلين من أكرم رجال مصر ، أن زادتهم جميعاً تعلقاً بالسياسة ومقتاً لخصومهم . وكان ما قلته من ذلك حقاً . صحيح أن بعض الأصاغر منهم تولاهم فى اللحظة الأولى شىء من الرعب ، بل لقد فر خادم غرفتى فلم أره بعد ذلك قط ، وعلمت ممن رأوه أنه أقسم ألا يعود ! لكن انقضاء الفترة الأولى بعد الحادث جعل الجميع يشعرون بأننا ننصر حقاً يخشى خصومنا منه على باطلهم ، ولذلك ازدادوا تعلقاً بمشاركتنا فى نصرة هذا الحق . والحياة والموت بيد الله ، ولا يأخذ الروح إلا خالقها !

وزاد فى سمو هذه الروح المعنوية أن أصدر الوفد ، غداة تشييع الشهيدين الكريمين ، بياناً عن الحادث خالياً من كل مجاملة . فهو لم يزد على أن قال : إنه يستنكر الجريمة أياً كان الجانى والمجنى عليه وسبب الجناية . ترى ألم يكن بين أعضاء الوفد أصدقاء لحسن باشا عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق ؟ ألم يكن بين المحامين أعضاء الوفد أصدقاء لإسماعيل بك زهدى ؟ أو يبلغ من أثر الخلاف السياسى أن ينسى الناس عاطفة الصداقة والمودة والزمالة ؟

إن هذا البيان الذى صدر إنما يدل على أن الحادث لم يمس ممن أصدروه عاطفة أو شعوراً ، وهو لذلك قد كتب وكأنما هو موجه إلى قوم غير قومهم : إلى أناس فى أواسط أفريقيا أو فى أمريكا الاستوائية . وهذا هو ما جعل رجال « السياسة » يشعرون بجلال الواجب الملقى عليهم ، وبأنهم مطالبون بأن يقاوموا روح العدوان هذه بكل ما يملكون من قوة .

على أن الأيام كانت تجرى سراعاً فتزيد من حدة الخلاف بين القصر والوزارة . وظن قوم أن وقوع هذا الحادث الأليم قد يؤجل نتيجة هذا الخلاف ، فتبين أن ظنهم هو الوهم بعينه . فلم يمض أسبوع على الحادث حتى تناقل الناس أن رجال الأزهر سينتهزون فرصة أداء جلالة الملك صلاة الجمعة بالجامع الأزهر ، وفى صحبته ثروت باشا وبعض الوزراء ، لينادوا بسقوط ثروت وبسقوط الوزارة . أفيواجه ثروت باشا هذا الموقف ؟ قيل : إن بدر الدين باشا مدير الأمن العام أكد لثروت باشا أنه قدير على أن يتغلب على هذه المظاهرة إن وقعت . لكن ثروت باشا شعر بأن الأمر أفلت من يده ، وأن ما بينه وبين القصر صار غير ممكن إصلاحه ، وأنه فضلا عن ذلك قد اختلف مع الإنجليز على الصيغة التى وردت فى مشروع الدستور عن السودان ، ولذلك صمم على الاستقالة .

وكان الخلاف ، الذى نشير إليه بين ثروت باشا والإنجليز ، يتناول نصين من نصوص المشروع الذى وضعته لجنة الدستور : أحدهما أن يكون لقب جلالة الملك : « ملك مصر والسودان » ، والآخر ما جاء فى المشروع من أن الدستور تجرى أحكامه فى مصر ؛ أما السودان فمع أنه جزء من مصرفإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص . رأى الإنجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بمسألة السودان ، وطلبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشار إلى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وإنجلترا . ورأى ثروت باشا أن يلتمس مخرجاً من هذا الموقف فاستشار أصدقاءه السياسيين ، فإذا هم يرون ضرورة بقاء النص الذى وضعته اللجنة فى مشروعها من غير تعديل .

وأصدقاء ثروت باشا السياسيون الذين استشارهم ، وأشير إليهم أنا هنا ، هم الأحرار الدستوريين : عدلى باشا وأصحابه . وقد جمع عدلى باشا مجلس إدارة الحزب ، وتناقشوا فى هذا الموضوع ، وانتهوا إلى التمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وبلغوا قرارهم هذا إلى ثروت باشا . عند ذلك رأى أنه وقد اختلف مع القصر ومع الإنجليز ، ولم يجد من

يشير عليه بمخرج من هذا الخلاف على نص السودان ، فإن بقاءه فى الحكم أصبح غير مستطاع ، فصمم على تقديم استقالته .

وقدمت هذه الاستقالة بعد الظهر من يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . ولم تمض ساعة على رفعها إلى جلالة الملك حتى عاد حسن نشأت يحمل إلى ثروت باشا كتاب قبولها ، متضمناً شكر الوزارة « على ما استطاعت أن تؤديه من خدمات » ، كما أعلن فى الوقت نفسه تأليف توفيق نسيم باشا للوزارة الجديدة ، وذهابه فى الغد يؤدى فريضة الجمعة بالأزهر مع جلالة الملك .

* * *

كيف يستقبل الأحرار الدستوريون وتستقبل « السياسة » هذه الوزارة الجديدة ؟ هى لا ريب ليست صديقة للأحرار الدستوريين ، كما كانت وزارة ثروت باشا صديقة لهم . لكنها لم تتول بعد عملا من الأعمال ، فمن حقها أن تتاح لها الفرصة ، وأن يرسم لها الطريق الذى تنال بسلوكه تأييد الأحرار الدستوريين . ولهذا استقبلتها السياسة مؤملة أن تؤدى للبلاد من صادق الخدمات ما يرجوه كل مخلص لوطنه ، طامعة فى أن توفق فيما لم توفق فيه وزارة ثروت باشا مع الإسراع إلى إصدار الدستور متضمناً كل النصوص التى وضعتها لجنة الدستور فى مشروعها ، وفى مقدمتها نصوص السودان .

أما صحف الوفد فاستقبلت وزارة نسيم باشا بالتهليل والتكبير ، لا حباً فى نسيم ، ولكن كراهية فى ثروت . هذا مع ما تناقلته أوساط مختلفة من أن وزارة نسيم هى وزارة القصر ، وأن مهمتها الأولى تنقيح مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور تنقيحاً يخرج به عن الأساس الذى بنى عليه ، وهو أن الأمة مصدر السلطات . وقد كان للوفد ولصحفه لا ريب عذرهم عن التهليل والتكبير اللذين قابلوا بهما نسيم باشا . فالرجل ليس خصماً لسعد ولا للوفد ، ولم تقع بينه وبينهم من قبل مشادة أو عداوة . صحيح أنه عرف إبان القومة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، وحين كانت صفوف الأمة متراصة ، ببراءته من هذه الحركة الوطنية والاستخفاف بشأنها ، مما جعله مرموقاً إليه بعين غير عين الاعتبار من الناحية الوطنية . لكنه اختفى عن المسرح السياسى بعد أن ظهر الخلاف بين سعد وعدلى فى أواخر أبريل سنة ١٩٢١ . فإذا عاد إلى هذا المسرح بعد عشرين شهراً ، وعاد بعد استقالة ثروت باشا ووزارته التى ناوأت الوفديين وناوأها الوفديون ، فمن حق هؤلاء أن يغتبطوا لوزارته ، وأن

يهللوا له ويكبروا ، وأن يعملوا لأن ينسى الناس ماضيه القريب ، وما كان الكثيرون يتندرون به من أحاديثه فى الزراية بكل معنى وطنى .

لم تمض أيام حتى بدأت الوزارة الجديدة تنقض الكثير من تصرفات وزارة ثروت باشا . ولم تمض أيام كذلك حتى عهد وزير الحقانية ، أحمد ذو الفقار باشا ، إلى اللجنة التشريعية الاستشارية بالنظر فى المشروع الذى قدمته لجنة الدستور إلى ثروت باشا . وتحدث الناس فى بعض الأندية عما تقصد الوزارة إليه من تضييق سلطة الأمة . عند ذلك وقفنا نحن فى « السياسة » موقفاً كنا نؤمن به عن اقتناع ويقين . وقفنا موقف المدافع عن الدستور المصرى ، وعن النظام البرلمانى كما تعرفه الأمم المتمدنة . ألم تتألف وزارة ثروت باشا وفى مقدمة أغراضها وضع دستور لمصر (على أحدث المبادئ العصرية) ؟ ألم تعمل لجنة الدستور شهوراً متوالية لتضع مشروع هذا الدستور ؟ ألم يتهم الوفديون لجنة الدستور باطلا بأن المشروع الذى وضعته رجعى لا يحقق للأمة سلطتها كاملة ؟ أليس أعضاء لجنة الدستور كلهم أحراراً دستوريين أدوا واجبهم فى وضع الدستور على خير وجه ، فكل اعتداء على النصوص والمبادئ التى قررها مشروعهم اعتداء على حقوق مصر والمصريين ؟ وإذا كان هذا الدستور قد اتهم مشروعه بالرجعية من جانب الوفد ، ألا يكون الوفد مناقضاً نفسه ، وتكـــون صحفه خادعة للجمهور ، إذا هى أيدت وزارة تعمل لتضييق سلطة الأمة أو الحد من حقوق المصريين ؟ !

كانت هذه عقيدتنا ، معشر محررى السياسة ، عن يقين وإيمان . وكانت تبلغنا أنباء عما يراد بالدستور من تحوير وتشويه ، فيثير ذلك نفوسنا أيما إثارة . لذلك حملنا على وزارة نسيم باشا حملة عنيفة غاية العنف ، فلم يكن يوم من الأيام يخلو من مقال تحرره السياسة عن الدستور مدافعة فيه عن مشروع اللجنة ، منددة بكل ما يترامى إليها عما يراد من تعديله . ولم تكن الصحف الموالية للوزارة ترد علينا بنفى هذا الذى يقال ، بل بالطعن على الأحرار الدستوريين ، وباتهامهم فى وطنيتهم ، وبالتجنى عليهم . ومع ما كنا نشعر به من تأييد الطوائف المستنيرة فى مصر لموقفنا ، لقد كان ما تسمم به الرأى العام من مطاعن باطلة وجهت إلينا مما جعل مهمتنا شاقة عسيرة . فالطوائف المستنيرة لم تكن يومئذ تؤلف إلا قلة محدودة بجانب السواد الأعظم الذى تستثار عواطفه بالأباطيل . هذا إلى أن كل دعوة إلى الاعتدال كانت تتهم بأنها تفريط فى حقوق البلاد . والأحرار الدستوريون كانوا يقدرون أن صدور الدستور ، وتمتع الأمة بحقوقها الدستورية ، هو المقدمة الجوهرية لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ،

وأن سياسة الإثارة والتهديد قد آتت ثمراتها منذ صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فلابد من انتهاج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الإثارة ، وإن أمكن أن يُتَّخذ غضب الشعب وحرصه على استكمال حقوقه وسيلة من وسائل هذه الدبلوماسية إذا تمكن الساسة من الاتفاق فيما بينهم على ذلك حكومة ومعارضين . لكن موقف وزارة نسيم باشا يومئذ لم يكن مما يسهل هذه الخطة ، كما أن مقام سعد باشا زغلول وأصحابه بسيشل ، أو بقاء سعد باشا بجبل طارق بعد أن نقل إليها ، لم يكن من شأنه أن يعاون على انتهاج هذه الخطة إن كان انتهاجها ممكناً . على أننا كنا فى ريب تام من إمكانها ، والخصومة بين الوفد والأحرار الدستوريين قد بلغت من العنف مبلغاً انتقل بها من ميدان السياسة إلى ميدان العلاقات الشخصية ، حتى لم يكن بين الوفديين والدستوريين من المجاملات الاجتماعية العادية ما تقضى به الآداب المتعارفة ، وذلك على نحو ما ظهر حين مقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك .

* * *

استمرت وزارة نسيم باشا فى الحكم شهرى ديسمبر سنة ١٩٢٢ ويناير سنة ١٩٢٣ . وإننى لفى شرفة دار « السياسة » عصر آخر يوم من يناير ، إذ أقبل عدلى باشا يكن وصعد إلى الشرفة ووقف معى ، ثم قال لى : إن وزارة نسيم باشا قدمت استقالتها ، ولا أريد أن يظهر فيما تكتبه السياسة ما ينم عن الشماتة بها أو المبالغة فى الغبطة باستقالتها . فلما علم أن هذا رأيى تركنى وترك السياسة وانصرف . تركنى وأنا أفكر فيما قصد إليه من الاعتدال ، وهل يكون ما دفعه إليه أنه سيؤلف الوزارة المقبلة لتصدر الدستور وتتولى إجراء الانتخابات للبرلمان الأول ؟

لم تكن استقالة نسيم باشا أمراً عجباً أو مفاجئاً ؛ فقد كانت وزارة ضعيفة لم يقو تأييد صحف الوفد من ضعفها ، ولم ينفخ فيها روحاً تسمو بروح رئيسها ليواجه موقفاً دقيقاً . وقد كانت حملات جريدة السياسة عليها بالغة من قوة الحجة مبلغها من العنف . كانت صحف الوفد تحاجنا بأننا قوم مفرطون ، فإذا سألناهم : ألا يرون الدستور ، وما كفل لأفراد المصريين من حرية ولمصر من سيادة ، مطلباً أساسيًّا من مطالب مصر ؟ قالوا : بل هو كذلك ، ولكن يجب أن تضعه جمعية تأسيسية . وإذا سألناهم : أيرى نسيم باشا أن يدعو إلى جمعية تأسيسية ؟ لم يحيروا على ذلك جواباً ، وانطلقوا فى اتهامات زائفة لا علاقة لها بما نسألهم عنه . ثم إن وزارة نسيم باشا كانت تزداد كل يوم ضعفًا ؛ لأنها كانت وزارة رجعية

بطبيعة تأليفها ، وكان الوفد الذى يؤيدها متهماً بالتطرف . والرجعية والتطرف لا يتفقان ولا يجتمعان . وكل محاولة للتوفيق بينهما تضعفهما معًا .

بذلك قويت حجتنا وازداد عدد المستمعين لنا . ولم تبق ثمة حجة علينا إلا أن سعد باشا لا يزال باقياً بالمنفى ، وكأننا نحن الذين نفوه ، وكأن عدلى باشا لم يستعجل قبول استقالته فى أخريات سنة ١٩٢١ ، حتى لا يقال : إنه راض عن تصرف السلطة العسكرية البريطانية بالقبض على سعد وأصحابه ونفيهم !

* * *

استقالت وزارة نسيم باشا إذن ، وخوطب عدلى باشا بصفة شبيهة بالرسمية فى أن يؤلف الوزارة . ولم يكن عدلى باشا قد نسى سنة ١٩٢١ وما حدث فيها فى أثناء وزارته الأولى من اضطرابات ومظاهرات سالت فيها دماء ، وأزهقت أرواح ، واستبيحت الأموال نهباً للدهماء . لذلك رأى ، قبل أن يقبل تأليف الوزارة ، أن يوجه الأحرار الدستوريون دعوة إلى الاتحاد يقصد بها أن تعود الأمة فتتراص صفوفها ، وتتفق كلمتها على الدستور وعلى الحياة النيابية التى تقوم على أساسه . ونشرت السياسة دعوة الحزب إلى هذا الاتحاد بحروف بارزة ، وكررت نشر هذه الدعوة أسبوعين متواليين . وحرص الحزب على القول بأن الاتحاد الذى ندعو إليه ليس معناه انتصار حزب على حزب أو مفاضلة بين حزب وحزب ، إنما هى دعوة خالصة لوجه الله والوطن ، غايتها أن تعود الأمة إلى مثل ما كانت عليه ، وحدة مقصد ، ووحدة خطة ، لتبلغ غاياتها الوطنية السامية .

لقيت هذه الدعوة صدى فى أوساط كثيرة ، لكنها قوبلت بادئ الأمر بالوجوم فى أوساط أخرى ، ثم بدأت تتهم ثم تحارب ؛ ونحن نواجه ذلك فى « السياسة » بالدفاع عنها ، وبيان ما تنطوى عليه من إخلاص صادق . وفى هذه الأثناء ، أثناء الدعوة إلى الوحدة المقدسة ، جاءنى شاب قبطى وأخبرنى أنه إذا قبل عدلى باشا النص فى الدستور على تمثيل الأقليات ، وهى النظرية التى رفضت فى لجنة الدستور ، فإنه يؤلف الوزارة ويصدر الدستور ويجرى الانتخابات ويكسب معركتها ويقضى على الوفد . وقد أكد لى خلال حديثه أن دار المندوب السامى البريطانى تقر وجهة نظره هذه وتؤيدها تمام التأييد . قلت له : وهل تظن أن عدد الذين ينجحون فى الانتخابات من الأقلية لا يوازى نسبتهم للسكان ، وهم ذوو النفوذ القوى فى الوفد ؟ قال : سينالون أكثر من نسبتهم فى الفترة الأولى ، لكن ذلك لن يطول ، وسيعود الناخبون إلى مثل ما كانوا عليه فى الجمعية التشريعية حين لم ينتخبوا قبطيًّا

واحداً . ثم أضاف : وأصارحك أننا لا نقبل التمثيل بنسبتنا العددية ، بل بضعفها على الأقل ؛ ليكون لنا أثر فى موازنة الأحزاب فى البرلمان . فإذا قبلتم ذلك هدمنا الوفد لمصلحتكم . فابتسمت وقلت : وكيف تهدمون الوفد ؟ قال : ألم تقرأ التاريخ ؟ ألم تر فيه أن الأقباط أحرقوا كنائسهم فى عهد من العهود ، واتهموا المسلمين بإحراقها تحقيقاً لمأرب طائفى ! وأشهد أنه اقشعر بدنى حين ذكرنى بهذا الحادث ، وقلت : لن يقبل الأحرار الدستوريون الوصول إلى الكثرة وإلى الحكم عن مثل هذا الطريق . قال : أنا لا أقصد أننا سنلجأ إلى هذا العمل ؛ فالتصرف الواحد إذا نجح مرة لا ينجح مرة أخرى . وأياً ما يكون رأيك فإنى أطلب إليك أن تسأل عدلى باشا نفسه وتؤكد له أن الإنجليز يرحبون بهذه الفكرة ويؤيدونها . ثم إنه ذكر أنه سيمر بى بعد ثمان وأربعين ساعة . فلما حدثت عدلى باشا وأخصاءه من رجال الحزب بهذا الحديث تولاهم ما تولانى من رهبة ، وأبى عدلى باشا إباء تاماً أن أشجع الشاب على محاولة الكلام فى هذا الأمر ، وطلب إلىّ أن أذكر له أنا لا نقبل ما يقوله بأى ثمن ، سواء أيده الإنجليز أم لم يؤيدوه .

واستمررنا ندافع عن دعوتنا إلى الوحدة القومية وإلى توحيد الكلمة وضم الصفوف ، وندحض كل حجة تقال للتهوين من أمر هذه الدعوة أو لاتهامها . وإنا لكذلك بعد الأسبوعين الأولين من استقالة نسيم باشا ، إذ وقعت حادثتا اغتيال قُتل فيهما بريطانيان ، وكان بين أولاهما والأخرى ما لا يزيد على ثلاثة أيام . وكان من الطبيعى أن تفسد الحادثتان الرجاء فى التفاهم مع الإنجليز ليصدر الدستور وفيه النصوص التى وضعتها لجنة الدستور عن السودان . عند ذلك رأى عدلى باشا أن الجو الذى يريده لتأليف وزارة تجتمع الأمة حول سياستها لم يتهيأ ، وأن وزارة تؤلف فى جو من الانقسام والإرهاب ستضطر إلى سياسة القمع ، وقد يحدث فى عهدها ما حدث فى سنة ١٩٢١ . لذلك اعتذر فلم يقبل تأليف الوزارة ، وبقى الناس يتساءلون : من ذا يؤلفها ، وما عسى يكون لونها وتكون سياستها ؟ . .

وانقضى أسبوعان آخران ، وانقضى شهر فبراير ، ولم تؤلف الوزارة . وفى الثلث الأول من شهر مارس تألفت وزارة برئاسة يحيى باشا إبراهيم . ولم يكن ليحيى باشا لون سياسى ، ولم يكن له ماض أو ضلع فى النهضة القومية . لذلك تساءل الناس عن سياسته ، وتحدثت بعض الأوساط عن أن الوزارة وزارة (القصر) على نحو ما كانت وزارة نسيم باشا . واستقبلت (السياسة) الوزارة كما استقبلت وزارة نسيم باشا متمنية لها النجاح ، مطالبة إياها بإصدار الدستور .

لم يكن ليحيى باشا إبراهيم ماض سياسى . فقد قضى شطراً كبيراً من حياته رئيساً لمحكمة الاستئناف ، حين كان مستر بوند الإنجليزى وكيلها وصاحب الكلمة النافذة فيها . وكانت كثرة زملائه فى الوزارة من رجال القانون والقضاء الذين لم يشتغلوا بالسياسة ، والذين تجاوزوا سن المعاش أو قاربوها .

ولعل تجرد يحيى باشا وزملائه من كل لون سياسى معروف فى هذا الوقت قد أنجاهم من الحملة عليهم حملة عنيفة . فلم يكن الوفد ولم تكن صفحة لتهاجمهم وهم لا يمتون إلى الأحرار الدستوريين بصلة . ولم نكن نحن لنعنف فى الحملة عليهم فيما وراء مطالبتهم بإصدار الدستور ، لأننـــا كنا نعتقد أنهم لا يصـــدرون فى تصرفاتهم عن سياسة ذاتية . على أننـــا فيما يتعلق بالدستور وإصداره لم نذرهم يوماً دون تذكيرهم بواجبهم ، وتحذيرهم من التعرض لمشروع الدستور الذى وضعته اللجنة بمسخ أو تشويه . ذلك بأن الأنباء كانت تصلنا بأن الخطة التى جرت عليها وزارة نسيم باشا فى هذا الأمر ظلت متبعة ، وأن نصوصاً أساسية فى مشروع الدستور كانت معرضة لأن يصيبها المسخ . ولم يطل الأمر بيننا وبين الوزارة أكثر من شهر إلا قليلاً . ففى هذه الأثناء كانت الوزارة قد نزلت على حكم الإنجليز فى النصوص الخاصة بالسودان من مشروع اللجنة ، وكانت فى نفس الوقت قد حورت ما رؤى تحويره لأغراض بذاتها ؛ وكانت تحت ضغط الحوادث مضطرة لأن تنتهى إلى إصدار الدستور .

* * *

وفى المساء من يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وبعد أن هيأنا مواد « السياسة » كلها تقريباً ، أقبل الدكتور حافظ عفيفى وقال لى إن الدستور قد صدر ، وإنه سيوزع بعد قليل . واتفقنا على أن نبرز ما بين نصوصه وبين مشروع لجنة الدستور من فروق أساسية ، وأن ننشر كلمة نقول فيها إن لنا رأياً فى هذه الفروق سنعرض له من بعد . وبعد الساعة التاسعة مساء وزعت الحكومة نصوص الدستور كما صدر ، فأعددناها للنشر ، وعلقنا عليها بالقدر الذى سمح به الوقت ، وأرجأنا الكلام عن الفروق بين هذا الدستور ومشروع اللجنة إلى الغد وما بعده .

وكان أمامنا لا ريب متسع من الوقت لإبداء رأينا فى هذه الفروق فقد نص فى الدستور على أن يبدأ نفاذه يوم ينعقد البرلمان . وكان طبيعياً أن تسبق الانتخابات انعقاد البرلمان ، وأن يسبق إلغاء الأحكام العرفية البريطانية إجراء الانتخابات . وهذا وذاك يقتضيان من الوقت

ما يتسع لإبداء الرأى فى كل مادة من مواد الدستور ، لا فيما اختلف فيه الدستور مع مشروع اللجنة وكفى .

على أن الفترة التى انقضت بين تقديم اللجنة مشروعها وبين صدور الدستور ، والتى أتاحت لنا أن ندافع عن هذا المشروع بكل قوتنا وكل ما فينا من حماسة الاقتناع والعقيدة – قد أتاحت للوفديين أن يتهموا مشروع اللجنة بأنه رجعى ، وأن يصف سعد باشا أعضاء لجنة الدستور بأنهم « الأشقياء » ، وبأن لجنتهم هى لجنة الأشقياء . فلما صدر الدستور ، وأصبح أمراً واقعاً ، وبدأ الناس وبدأت الأحزاب تفكر فى الانتخابات – نسى الوفديون أن الدستور رجعى ، وأن واضعيه هم لجنة الأشقياء ، وانصرفوا إلى ما تقتضيه الحياة العملية من إعداد أنفسهم لما يفرضه هذا الدستور من حياة جديدة فى نظام البلاد وحكمها .

بدأت صبح ٢٠ أبريل ، غداة صدور الدستور ، أقارن بين نصوصه ونصوص المشروع الذى وضعته اللجنة . وبعد الظهر من ذلك اليوم صدرت جريدة « الأخبار » ، وفيها مقال بقلم صاحبها أمين بك الرافعى ، يظهر فيه هذه الفروق ويتناولها بالتعليق ، ويذكر أنه أريد بها التضييق من سلطة الأمة ، واستبقاء نظم قديمة لا تتفق والحياة البرلمانية الصحيحة التى تجعل مسئولية الوزارة كاملة أمام نواب الأمة ، وتحقق المبدأ الأساسى الذى قام عليه الدستور ، وهو أن (جميع السلطات مصدرها الأمة) .

دعانى هذا المقال للتفكير فى الطريقة التى أتناول بها التعليق على ما عدلت به بعض مواد الدستور . أأبين أنها سلبت سلطة الأمة ؟ أم أفسرها تفسيراً يجعلها ، برغم تعديلها ، تخضع للنظام البرلمانى السديد ؟ من ذلك أن مشروع الدستور ، كما وضعته اللجنة ، كان يجعل تعيين الوزراء المفوضين والسفراء من عمل الوزارة ، تحمل مسئوليته كما تحمل مسئولية كل تصرف آخر ، فعدل النص بأن تعيين السفراء يكون باقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك . قال أمين بك الرافعى : إن هذا التعديل يخرج هؤلاء السفراء والوزراء الذين يعينون بمرسوم من دائرة المسئولية الوزارية العامة التى يتحملها مجلس الوزراء ، ويجعل الشأن فيها والمسئولية عنها لوزير الخارجية وحده ، وأن هذا يخالف المبدأ الذى يجعل الوزارة كلها مسئولة عن تعيين كل موظف يعين بمرسوم . ولا شبهة فى أن هذا الذى قاله أمين بك هو الذى قصد إليه من التعديل . لكننى رأيت أن التسليم بهذا الرأى يؤدى فى نهاية الأمر إلى ما يكاد يكون فصلا بين وزير الخارجية وزملائه الوزراء ، من حيث التضامن

فى المسئولية الوزارية . فقلت فيما نشرته إن وزير الخارجية مطالب برغم هذا النص بأن يعرض على زملائه الوزراء كل تعيين من هذا القبيل يريد اقتراحه ، وذلك بحكم التضامن الوزارى ، وإلا كان تصرفه شاذاً ، وكان من حق مجلس الوزراء أن يخالفه فى رأيه بعد صدور المرسوم بالتعيين ، فإذا حدث ذلك وجب عليه أن يستقيل . وبهذا تترتب عليه مسئولية أخرى غير المسئولية المنصوص عليها فى الدستور ، مسئوليته أمام مجلس الوزراء . ومن شأن ذلك أن يعرض الاستقرار الوزارى لاضطراب يأباه النظام البرلمانى ، ويأباه نص الدستور على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة جميعاً فى سياستها الداخلية وفى سياستها الخارجية .

ومن ذلك أنه أضيفت إلى الدستور مادة تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها ، كما كانت عليه قبل صدور الدستور ، إلى أن يصدر قانون ينظمها . قال أمين بك الرافعى : إن هذا معناه أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر ، وأن الملك يصدر فى شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر وبما جرت العادة أن تصدر به أوامر ملكية . أما والدستور يعفى الملك من المسئولية ويلقيها على الوزراء وحدهم ، فإن وجود هذا النص يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعاً ، ويلقى على الملك مسئولية لا قبل لأحد بإلقائها عليه . أما أنا فذهبت إلى أن النص على بقاء الحال ، إلى أن يصدر قانون ينظم شئون المعاهد الدينية ، يقتضى الحكومة ويقتضى البرلمان الإسراع فى إصدار هذا القانون الذى يكمل الدستور ، ويزيل من التعارض ما يخشاه أمين بك ، ويرفع عن الملك مسئولية لا يجوز أن تبقى ملقاة عليه . وإذ كانت وزارة المعارف فى فرنسا تسمى وزارة المعارف والأديان ، ففى الإمكان اتباع المعاهد الدينية فى مصر لوزير المعارف أو لغيره من الوزراء ، ليتيسر إجراء حكم الدستور فى المسئولية الوزارية على ما يقع فى هذه المعاهد .

ومن ذلك أيضاً نص الدستور على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات الحربية والبحرية وما سواها ، وأنه هو الذى يمنح الرتب العسكرية . فقد فسر أمين بك هذا النص على النحو الذى فسر به النص الخاص بالمعاهد الدينية ، وخالفته أنا فى ذلك ، وذهبت إلى أن الدساتير فى الدول الملكية كلها تنص على أن الملك هو القائد الأعلى ، ومع ذلك يخضع الجيش ، وتخضع القوات المسلحة كلها ، لأحكام الدستور فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية . وقلت إن الأمر فى هذا يتعلق بوزير الحربية وبمجلس الوزراء ، وبالبرلمان الذى يحاسب هذه الهيئات فى

حدود الدستور . فالنص وحده لا يسلب الوزير سلطته ، ولا يخليه من مسئوليته ، ولا يسمح له بأن يتوارى وراء الملك فيعرضه لمسئولية يعفيه الدستور منها . فأما إذا فرط الوزير أو فرط الوزراء أو فرط البرلمان فيما فرضه الدستور لهم من حق ، فلن يكون ذلك ذنب الدستور بل يكون ذنبهم هم . والدساتير نصوص قيمتها فى حسن تطبيقها ، شأنها فى ذلك شأن القوانين قيمتها فى حسن تطبيق القاضى نصوصها . فإن أساء القاضى هذا التطبيق لم يكن القانون مسئولا ، بل كان القاضى هو المسئول .

اختلفت مع أمين بك الرافعى فى التعليق على هذه التعديلات الثلاثة اختلافاً صورته فيما تقدم . وكان اختلافنا هذا مثار حديث بينى وبينه غير مرة . وكنت فى كل مرة أتمسك برأيى كما شرحته هنا . أما هو فكان يقول : إذا كان الأمر من اليسر كما تتصور ، فما الذى دعا إلى تعديل مشروع اللجنة على النحو الذى تم ؟ إن هذا التعديل لذاته ينطوى على نوايا لعل الإنجليز ليسوا بعيدين عنها . فهم يريدون أن تكون السياسة الخارجية ، وأن يكون الجيش ، وأن تكون المعاهد الدينية ، بمنآة عن سلطة الأمة المباشرة لأغراض فى نفوسهم . وهم يريدون أن يلصقوا هذه الأغراض بالملك ليقع الخلاف بين المصريين وصاحب العرش ، فيستفيدوا هم من هذا الخلاف . وهم قادرون على إثارته حين يرون حاجة لهذه الإثارة . ولئن عشنا طويلا لترين أننى غير مبالغ فيما أقول لك .

لم يقنعنى رأى صديقى فى هذه المسائل الثلاث . على أن مسألة رابعة اتفق رأينا فيها تمام الاتفاق . تلك هى الخاصة بالتعديل الذى أدخل على النص الخاص بحرية الصحافة . وقد كان شأن هذا التعديل غير الشأن فى المسائل الثلاث السابقة . كانت لجنة الدستور قد نصت فى مشروعها على أن الصحافة حرة فى حدود القانون ، وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى محظور كذلك ، فأضيف إلى هذا الحظر فقرة نصها : « إلا إذا كان ذلك ضروريًّا لوقاية النظام الاجتماعى » . وقيل فى المذكرة التفسيرية ، التى عللت أسباب التعديل ، أن القصد بهذه الإضافة حماية البلاد من الشيوعية . وكان اعتراضنا على هذا التعديل أن تعطيل الصحف ليس هو الأداة الناجعة لحماية البلاد من الشيوعية ، وأن هذه الإضافة تغرى بسوء استعمال الحق وبالالتجاء لتعطيل الصحف فى غير ما وضع النص له .

كانت هذه التعديلات الأربعة هى أهم التعديلات التى لفتت النظر على أثر صدور الدستور . وثمت تعديلات أخرى لم نقف عندها فى « السياسة » طويلا لا إقراراً منا لها ،

ولكن لأننا رأينا هذا الوقوف غير مجد نفعاً بعد أن صدر الدستور ، فلم تكن مناقشة مواده لتغير منه أو لتمنع تنفيذه . لهذا بدأنا نفكر فى الحملة الانتخابية وفيما يجب لها ، إيماناً منا بأنا نستطيع ، إذا تهيأت لنا الفرصة فى البرلمان ، أن نتلافى خطر هذه التعديلات بالتشريع ، على حين لا ترجى فى هذا الباب فائدة من الكتابة عنها ، اللهم إلا إذا قصد بهذه الكتابة إلى تهيئة الأذهان لما يجب القيام به فى المستقبل . وذلك ميسور بعد تمام الانتخابات وانعقاد البرلمان ونفاذ الدستور بكل نصوصه .

* * *

على أن الأحكام العرفية البريطانية كانت لا تزال يومئذ قائمة ، ولم نكن نتصور أن تجرى انتخابات فى ظلها . صحيح أن لورد اللنبى ذكر ، فى الكتاب الذى أرفق به تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أنه مستعد لرفع الأحكام العرفية أثناء الانتخابات ، إذا لم يتيسر إلغاء هذه الأحكام قبل إجراء الانتخابات . لكنا لم نكن نجد مسوغاً لبقاء هذه الأحكام بعد أن انقضت أربع سنوات على هدنة الحرب ، وبعد أن تمت معاهدات الصلح . لذلك وجهنا همنا إلى المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية .

ولم تكن لدى الإنجليز حجة يسوغون بها بقاء هذه الأحكام . وكل ما قيل يومئذ أنها سترفع متى أصدرت الحكومة المصرية قانون تضمينات يصحح الإجراءات التى وقعت فى ظل هذه الأحكام ، ويعفى السلطة القائمة بها من كل مسئولية عنها . ولم يبطئ صدور قانون التضمينات . فقد صدر بعد شهرين أو نحوهما من صدور الدستور . وعلى أثر صدوره ألغيت الأحكام العرفية .

على أن إلغاء هذه الأحكام العرفية استبقى المحكمة العسكرية البريطانية التى كانت قائمة تحاكم من اقترفوا جرائم معينة ضد القوات البريطانية . وكانت آخر هذه القضايا المنظورة قضية اتهم فيها سيد أفندى محمد صاحب بعض المدارس الأهلية ومديرها . وقد نشرت « السياسة » مقالا وجهت فيه النقد لوزارة المعارف المصرية ، لأنها لا تشرف الإشراف الكافى على التعليم الحر ، واستشهدت بهذا الرجل المتهم ، وكيف أباحت له الوزارة أن يدير مدارسه ويربى فيها ناشئة البلاد . ولم يكن أحد منا يظن أن يترتب على نشر هذا المقال أى أثر . لكننى طلبت على أثر نشره أمام المحكمة العسكرية وسئلت عنه . فلما قلت إنى أحمل مسئوليته ، ولا أرى فيه شيئاً لأنه لا يمس الوقائع المنسوبة إلى المتهم من قرب أو بعد — وجه إلى رئيس المحكمة هذا السؤال : أولا ترى من غير اللائق أن تهاجم رجلا لا يملك الدفاع عن

نفسه لأنه معتقل ، ولأننا نحاكمه ؟ قلت فى غير تردد : من هذه الناحية أرى المحكمة على حق . وانتهت المسألة عند هذا الحد . وانتهى قيام المحكمة بانتهائها من نظر هذه القضية .

لم يكن إلغاء الأحكام العرفية وإصدار قانون التضمينات ليعفينا ويلغى الصحف من الكلام فى مسألة أخرى . فكيف وقد ألغيت الأحكام العرفية ، وقد بدأت الحكومة تنظم الإجراءات تمهيداً للانتخابات – كيف يبقى سعد زغلول باشا ومن معه فى المنفى بعيدين عن مصر؟ لقد قبض عليهم ونفوا بسلطة الأحكام العرفية التى زالت ، ولهم حق الانتخاب كغيرهم من سائر المصريين ، فلا مفر من عودتهم لوطنهم تحقيقاً لما كفله الدستور من أنه لا يجوز نفى مصرى من مصر ، وليكون لهم أن يشتركوا فى المعركة الانتخابية المقبلة .

* * *

وتم هذا ، وعاد سعد من جبل طارق ، وعاد المنفيون من سيشل واستقبلت الجماهير سعداً استقبالا حافلا جعلنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، نفكر طويلا فى أثر ذلك على مجرى الانتخاب . لقد كنا إلى ذلك اليوم نقدر أننا سنحصل على أغلبية فى مجلس النواب الأول . لكن استقبال سعد كان حاراً إلى حد جعلنا نفكر فى الأمر من جديد . ولم يقف تفكيرنا عند هذا الاستقبال . فقد أحيط سعد بعد عودته بهالة من جلال امتزج فيها الخيال بالواقع ، وارتفعت باسم سعد إلى مستوى الأساطير . كانت صحف الوفد تروى أموراً هى الخرافة بعينها ، لكنها كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير . قالوا إنهم رأوا قرون الفول نابتة فى إحدى مديريات الصعيد ، وقد كتبت على بعضها عبارة : « يحيا سعد » ! وقالوا إن طبيباً استمع إلى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده ، فإذا هذا الجنين يقول : « يحيا سعد » ، وإن الطبيب دعا غيره ليسمع ما سمع فكرر الجنين : « يحيا سعد » ! بذلك انتقل الأمر من النظر إلى سعد على أنه زعيم سياسى ، له رأيه الذى يناقش ، إلى أنه نبى الوطنية المرسل من قبل السماء ، والذى يجب أن تعنو الجباه له . أما وذلك شأنه فكل من يخالفه أو يخرج عليه ليس خائناً لوطنه وكفى ، بل هو كافر يجب أن تطلق عليه امرأته ، ويجب أن يحرم من حماية القانون ! وأما ذلك هو الشأن ، فقد أصبحت كلمة سعد وحياً ، وقد وجب تنفيذ أمره أياً كان . وهذا هو ما أدى بالشيخ القاياتى إلى أن يقول يوماً فى خطاب ألقاه : « إذا رشح الوفد حجراً وجب انتخابه » ! .

ترى : هل فت ذلك فى عضدنا معشر الأحرار الدستوريين ؟ ! هل دعانا لأن نلقى سلاحنا ، وأن نذعن لما أذعنت له الجماهير ، ولما أذعنت له جماعات غير قليلة من المثقفين

الذين التمسوا السلامة بالانضمام إلى الوفد والانضواء إلى لواء سعد ؟ ! كلا ! فقد كنا مقبلين على هذه المعركة الانتخابية وقلوبنا ممتلئة إيماناً بأنا على حق ، وبأننا معشر الأحرار الدستوريين نحن الذين نستطيع أن نحقق للوطن أغراضه ومقاصده فى الاستقلال والحرية . وزادنا إيماناً بأنا على حق اقتناعنا الصادق بضرورة القضاء على ما يرويه خصومنا عن سعد ، وما يذكرونه من تلك « المعجزات » ، وإقناع الجميع بأن هذا تضليل يجب إنقاذ الأمة منه ، وأنه استخفاف بحكم العقل ، والعقل وحده فى نظرنا هو كل شىء ، وهو صاحب الإملاء بالحق . فإذا فإذا لم نقاوم نحن هذا الضلال وقعت الأمة فى براثن الطغيان ، وهيهات يومئذ أن تبرأ منه أو تبلغ من أغراضها فى الحرية أى مبلغ !

وكنا ، نحن محررى السياسة ، أشد الأحرار الدستوريين إيماناً بذلك كله . فقد تلقى أكثرنا علمه وثقافته فى أوربا ، وفى فرنسا خاصة . كنت أنا والدكتور طه حسين والدكتور سيد كامل قد درسنا فى جامعة باريس ، ونلنا درجاتنا العلمية منها . وكان الأستاذ توفيق دياب قد درس فى إنجلترا ومر بفرنسا . وكنا جميعاً مؤمنين بأن العلم هو الذى يصور مصير العالم ، وأن منطق العقل يجب أن تكون له السيادة ، وأن العبث بالعقول لا يمكن أن يتغلب على الحق أو يطفئ وهج ضيائه .

كنا نعلم أن مهمتنا ليست هينة ، فقد كان خصومنا يتهموننا بالخيانة وبالمروق من الوطنية . لكنا لم نكن نحفل بذلك أو نأبه له ، بل كنا نكيل لهم الصاع صاعين ، من غير أن ندفع تهمة بتهمة أو باطلاً بباطل . كنا نصيح بهم : إن من اتهم مصرياً بالخيانة فهو الخائن ، لأنه يزعزع عقيدة الأمة فى أكرم بنيها ، فيفشى فيها أسباب الضعف والهزيمة . وكنا نرى الشبان الذين نلقاهم بالمقاهى والأماكن العامة يحدجوننا بنظرات قاسية فلا يغير ذلك من إيماننا بأننا نخدم وطننا ، لأنا نقاوم طغيان الفرد ، أيًّا كان الستار الذى يتشح به هذا الطغيان . وزاد يقيننا قوة ما كان خصومنا يروجونه من عبارات لا يستسيغها عقل عاقل . كانوا يقولون ويرددون : الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى ! ويفسرون ذلك بأن إخلاص سعد يجعله لا يقبل إلا ما يمليه عليه وجدانه ، وأن الاستقلال إذا جاء على يدنا نحن « غير المخلصين » شابته شوائب الشك والريبة ! وكنا نجيبهم بأنهم يتهمون أبناء وطنهم فى عقلهم وفى تقديرهم ، ويقيمون الحجة بذلك على أنهم لا يفرقون بين الاستقلال والحماية إلا بمقدار تعلقهم أو عدم تعلقهم بشخص بذاته ، لا بحكمهم الذاتى . كل ذلك كنا نقوله ، وكنا نجد صداه يردده إخواننا الدستوريون فى القاهرة والأقاليم . فلم يكن يمر

يوم حتى يجىء إلينا فى « السياسة » عدد من هؤلاء الأصدقاء ويؤيدوننا ، ولم يكـن يمر يوم حتى نتلقى من أصدقائنا فى ريف مصر السفلى والعليا رسالات تليفونية كلها إعجاب وتقدير وتشجيع .

على أن التمهيد للحركة الانتخابية ما كاد يبدأ حتى بدأنا نسمع الشكوى تلى الشكوى ، يرددها أصدقاؤنا من تصرفات رجال الحكومة معهم . وأول ما كان من ذلك شكوى الكثيرين من تقسيم الدوائر . ولقد كان هؤلاء الشاكون يقصون علينا ، نحن محررى (السياسة) ، من شكواهم ما يثير عجبنا أكثر من إثارته اهتمامنا . فلم نكن نفهم يومئذ ما لتقسيم الدوائر من أثر فى نتيجة الانتخابات . وكنا إلى ذلك بعيدين كل البعد عن دوائر الحكومة والاتصال بها ، اللهم إلا أن ننقد تصرفات هذه الدوائر على صفحات جريدتنا نقداً كثيراً ما أنتج أثره . لكننا لم نكن نستطيع فى هذه المسألة بالذات أن نصنع شيئاً ، كما أن زعماء الحزب ظنوا أنهم يستطيعون أن يحققوا الكثير مما يشاءون بالاتصال برجال الحكم اتصالا مباشراً . ولست أعرف أصحت نظريتهم فى ذلك أم لم تصح ، لأننى لم أتتبع عملهم فى الميدان الحكومى . على أننى فهمت من مرشحين كثيرين كانوا أقوياء فى دوائرهم أن تصرفات الإدارة أضرت مركزهم الانتخابى ضرراً بالغاً .

وآن لنا أن نبدأ الحملة الانتخابية ، ففكرنا فى أن نفتتحها بخطاب يلقى فى سرادق كبير ، نقيمه فى بقعة فسيحة من الأرض الفضاء مجاورة لجريدة (السياسة) بشارع المبتديان . من ذا يبدأ الحملة فيلقى هذا الخطاب ؟ كنا نتوقع أن يلقيه رئيس الحزب عدلى باشا . لكننا علمنا قبيل الدعوة إليه أن محمد محمود باشا وكيل الحزب هو الذى سيلقيه . ترى : أكان ذلك لأن عدلى باشا لم يكن يريد أن تتناول جرائد الوفد شخصه بمطاعنها ؟ أم لأنه لم يكن خطيباً مطبوعاً كسعد ، فلم يرد أن يرى الناس ما بينهما من فرق فى هذا الشأن ؟ لعل شيئاً من هذا كان السبب ، ولعل السبب كان كذلك أن عدلى باشا سئمت نفسه هذا النوع من النضال ، إيماناً منه بأن انقسام الأمة لا سبيل معه إلى تحقيق أغراضها بعد الذى كان من عدم نجاح مفاوضاته مع لورد كرزون . ولعله رأى كذلك أن (السياسة) تستغرق من الحزب جهداً ونفقة لا يتكافآن مع ما كان ينتظره من اقتحامها الميدان على الجماهير ، فزاد ذلك فى سأمه ودعاه إلى نوع من الاعتكاف أمسكه عن النزول إلى الميدان . أياً كان الأمر ، فقد وزعت رقاع الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه محمد محمود باشا ، يفتتح به الحملة الانتخابية باسم الأحرار الدستوريين .

ألقى محمد محمود باشا هذا الخطاب الانتخابى الأول ، فكان كله الحزم والترفع عن مقابلة الاتهام بمثله . لكنه فند التهم التى كانت تكال جزافاً للأحرار الدستوريين ، وجَرَّح السياسة التى يجرى عليها الوفد ، سياسة الهدم ومحاولة القضاء على الحرية . وكان مراسل جريد « التايمس » الإنجليزية حاضراً الاجتماع الذى ألقى فيه هذا الخطاب . فلما خرجنا قال لى : لو أن زعيم المعارضة فى إنجلترا ألقى مثل هذا الخطاب ، لكان أغلب الظن أن يتناول طعام العشاء مع خصومه الذين قال فيهم ما قاله محمد محمود فى الوفد وفى سعد ، حتى لا يظن الناس أن الاختلاف فى الرأى معناه الخصومة أو العداوة الشخصية . وكان جوابى : لعلنا نصل فى زمن غير طويل إلى ما وصلتم إليه بعد تجاربكم عشرات السنين !

تكررت الخطب السياسة بمناسبة الحملة الانتخابية ، فكان الفضاء المجاور لجريدة السياسة ميداناً مقصوداً ، لأن الخطباء كانوا يعنون بخطبهم كل العناية ، ولأن الصحف المستقلة كانت تنشرها كما كانت تنشر خطب سعد ورجال الوفد . ولست أقف عندما قيل فى هذه الخطب ، اللهم إلا خطاباً ألقاه محمد على علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد بباريس . فلما ألقى خطابه وجه إلى سعد باشا شخصياً تهماً اهتز الحاضرون لسماعها . وكانت عبارته : « إنى أتهم سعد زغلول باشا علناً . . . » ، وهو يلقيها بصوته الجهورى ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره « نبى الوطنية » ! فقد اتهم سعداً فى عدة تهم ، منها أنه استولى بنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفا من الجنيهات ؛ ومنها أنه ، فى أثناء محادثات ملنر ، طلب عزل السلطان فؤاد بحجة أنه أثر من آثار الحماية . وخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهامسون : ما عسى أن يواجه به سعد هذه التهم ! وسألنى الدكتور حافظ عفيفى إذا كنت سأنشر هذا الخطاب كما هو فى جريدة السياسة التى تصدر صباح السبت ، فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة . وأجبته بكل بساطة إننى سأنشر الخطاب كما هو . فمحمد على علوبة محام كبير ، وكان عضواً فى الجمعية التشريعية ، وعضواً بالوفد ، وعضواً بلجنة الدستور . وهو بعد السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز ألا ينشر خطابه كما هو . قال الدكتور حافظ : يحسن أن تقابل عدلى باشا ، وتتحدث إليه فى هذا الأمر . قلت : فليكن . وعلمت فى الصباح أن عدلى باشا ينتظرنى بمنزله فى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

وقابلت عدلى باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفى ، فطلب إلى أن

أتلو عليه فقرات الاتهام فتلوتها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث ، فقلت : لعل الفقرة الوحيدة التى يصح حذفها هى المتعلقة بحديث سعد مع ملنر حول السلطان فؤاد ، وذلك احتراماً لمقام الجالس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية . ولم ننته إلى رأى فيما ينشر وما لا ينشر . ثم إنه استصحبنى إلى « كلوب محمد على » ، وسأل عن ثروت باشا وصدقى باشا ، وتقدمنى إلى غرفة خاصة . وجاء صدقى باشا وعدنا إلى الحديث فى خطاب محمد بك على ، فأبدى صدقى باشا تردده فى صواب النشر وفيما قد يترتب عليه من مسئولية . أما ثروت باشا فقيل إنه ترك منزله ذاهباً إلى « الكلوب » . وبينما أحاول إقناع صدقى باشا برأيى دخل ثروت باشا واشترك معنا فى الحديث ، ثم تناول الخطاب وتلى فقرات الاتهام فقرة بعد فقرة ، فكان إذا فرغ من إحداها قال : إنه لا بأس مطلقاً من نشرها . فلما وصل إلى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : أنا أشارك الدكتور هيكل فى أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالإشارة إلى هذه الفقرة . أما ما سواها فالدكتور هيكل على حق فى وجوب نشره . واقتنع عدلى باشا وصدقى باشا برأى ثروت باشا ، وخرجت وذهبت إلى (السياسة) ودفعت الخطاب إلى المطبعة بعد أن وضعت بين أقواس ، فى مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها تأدباً ومجاملة .

كانت الحملة الانتخابية من جانبنا ، ومن جانب سعد وأصحابه ، تزداد شدة وعنفاً كلما اقترب موعد الانتخاب . كنا نقول إن أكفاء البلاد جميعاً فى جانبنا ، وأن هؤلاء الأكفاء هم الذين يستطيعون أن يخدموا بلادهم بإصلاح شئونها فى الداخل وتحقيق أغراضها السياسية ، فكان خصومنا يقولون : لكم أن تدعوا من الكفاءة ما شئتم ، فالوطن لا يخدم بالكفاءة بل بالإخلاص ، والإخلاص محصور فى سعد وفى الوفد ، ولذلك وجب أن ينتخب من يرشحه الوفد ولو كان حجراً . وكنا نتهكم بهذا القول ، فيفسر تهكمنا على أنه تهكم بالإخلاص ، وأن مرجع هذا التهكم إلى أننا لسنا المخلصين ، وأن الأمة يجب أن تقاطعنا ، أو أن تحاربنا ، وأن ترى فينا خوارج عليها وعلى عقيدتها ، وأن تعلم أنا حين نتحدث عن الإصلاح الداخلى فإنما ذلك لنصرفها عن التعلق باستقلالها . وكان لسعد باشا نفسه فى هذا المقام عبارة مشهورة : إذا وجب علينا أن نشتغل بالشئون الداخلية قيراطاً ، فقد وجب أن نشتغل بالقضية السياسية ثلاثة وعشرين قيراطاً ، وأن نوجه إليها كل همنا وجهدنا ، وأن نثق بالمخلصين لها ، العاملين فى سبيلها .

أفكان بين أنصار سعد وبين الأحرار الدستوريين يومئذ من الخلاف فى المبادئ

ما يقتضى هذه الحملات العنيفة من جانب ومن آخر ؟ لقد كانوا جميعاً ، إلى ستين قبل هذا التاريخ ، يؤلفون هيئة واحدة تسعى لغرض واحد . وقد كانت وسائلهم فى السعى واحدة : الدعاية لاستقلال مصر ، والسعى لاتفاق يعقدونه بين إنجلترا ومصر المستقلة . لكن التطورات التى حدثت ، وسبقت إلى وصفها ، قد أدت إلى هذه الحدة وهذا العنف مع بقاء الجوهر غير مختلف عليه . إنما وقع الخلاف أول ما وقع على من يتولى المفاوضة . أيتولاها سعد على رأس وفد يختاره ، أم يتولاها عدلى على رأس وفد يختاره ؟ وتجسم الخلاف فأدى إلى مزايدات أمام الجمهور المصرى ، وكأن هذا الجمهور هو الحكومة البريطانية . والواقع أن هذه المزايدات كانت بالغة الضرر بكل ناحية من نواحى الحياة فى مصر : بالناحية السياسية ، وبالناحية الخلقية ، وبالناحية الاجتماعية . فقد صرفت المصريين إلى التناحر بعد أن كانوا كلمة واحدة ، فأضعفت موقفهم إزاء إنجلترا . وقد جعلت كثيرين من ذوى الإرادة الضعيفة يلتمسون السبيل لمن يعتقدون أن القوة بيده ، كى ينضموا له ليقووا بهذا الانضمام . وقد أشاعت فى علاقات الناس من ألوان الفوضى والاضطراب ما كان له أثره فيما يجب على الابن لأبيه ، وعلى الأصغر للأكبر : من احترام من جانب ورحمة من الجانب الآخر . وبلغ من أمر ذلك أن لم يعد فى البلد من يصغى إلى نصيحة خالصة أو رأى صادق .

مهما يكن من شىء ، فقد جاء موعد الانتخاب وفى اقتناعنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أنا إذا لم نفز بأغلبية فستكون لنا أقلية محترمة نستطيع بها أن نعيد الأمور إلى نصابها الحق . ولم نكن مخطئين فى تقديرنا أو مبالغين فيه . فلما تم الانتخاب وآن الموعد لإعلان نتيجته ، اكتظت غرفتى فى السياسة بإخواننا وأصدقائنا الذين حرصوا على أن يعرفوا نتائج الانتخاب أول وصولها إلى وزارة الداخلية ، أو قبل ذلك حين ظهورها فى دوائر الانتخاب .

وجلست إلى مكتبى وبدأت التليفونات تدق . يا لها من ليلة ! ما كان أعجبها وما كان أقساها ! لقد كنا على ثقة من نجاح أشخاص بذواتهم فى دوائرهم لما لهم فيها من عصبية ، ولم يكن يخالجنا أقل ريب فى هذا النجاح . لكن النتائج التى بدأت تصلنا لم تلبث أن زعزعت من ثقتنا إلى غير حد . يدق التليفون ويذكر اسم واحد من هؤلاء الموثوق بنجاحهم ، فإذا به سقط أمام خصم نكرة غير معروف . كان إسماعيل صدقى باشا ، وزير المالية السابق وعضو وفد المفاوضة مع لورد كرزون والمشهود له بالكفاية والتفوق ، مرشحاً ، وكان ينافسه الأستاذ محمد نجيب الغرابلى المحامى بطنطا . ولم يكن ثمت ريب فى أن الأستاذ الغرابلى لن يفوز . فلما أعلنت النتيجة إذا به ينجح ، وإذا صدقى باشا يسقط . هنالك علت

ضجة الحاضرين بغرفتى دهشة وعجباً . وكذلك كان الأمر فى دائرة سمنود حيث رشح على بك المنزلاوى ومصطفى بك النحاس ، وكنا معتقدين أن المنزلاوى بك سيفوز بأغلبية كبرى ، فانتخب مصطفى بك النحاس ، ولم ينتخب على بك المنزلاوى . ومن جديد علت ضجة الحاضرين دهشة وعجباً . وتكرر ذلك ثم تكرر ، وتكرر حتى كاد يفسد علىّ عملى الصحفى ، فرجوت الحاضرين أن يسكتوا أو ينتقلوا إلى غرفة أخرى ، وسأبلغهم النتائج لحظة وصولها إلىّ . وسكنوا هنيهة ثم عادوا إلى ضجيجهم . وبقينا كذلك إلى ما بعد منتصف الليل إذ أسفرت النتيجة العامة عن انتخاب تسعة عشر من غير الوفديين ، وانتخاب مائة وخمسة وتسعين من الوفديين . فلما جمعنا عدد الأصوات التى فاز بها المعارضون من نجح منهم ومن لم ينجح ، وقارناها بالأصوات التى فاز بها الوفديون زادت أصوات المعارضين على ربع مجموع الأصوات التى أعطيت وشهدت بذلك على أنه كان يحق لهم أن يمثلهم خمسون نائباً لا تسعة عشر . ألست إذن محقًّا إذ أقول : يا لها من ليلة ما كان أعجبها ، وما كان أقساها ؟ ! أو لست محقًّا كذلك حين أقول : إننا لم نكن مخطئين خطأ بالغاً فى تقديرنا الأول لقوتنا فى الانتخابات ؟ !

* * *

كيف يستقبل الوفديون هذه النتيجة ؟ وكيف يستقبلها الأحرار الدستوريون ؟ لم يظهر لذلك أثر فى صحف الصباح لأنها كانت فى شغل إلى ساعة متأخرة من الليل بتلقى النتائج وإعدادها للنشر . أما صحف بعد الظهر المنتمية للوفد فقد أسكرها النصر ، وظهرت فيها نشوته أشد ما يكون الظهور . أليست هذه النتيجة أفصح دليل على أن الأمة كلها تؤيد سعداً ، وأن ما كان خصومه يتقولونه لم يكن إلا هراء من الهراء ، وأن ما وجهوه إليه فى دعايتهم الانتخابية لم يصدقه أحد ؟ ألا تشهد لدى الإنجليز وغير الإنجليز بأنهم أخطأوا أفحش الخطأ حين فاوضوا عدلى باشا وأصحابه ، فلم يستطيعوا أن يسلموهم البضاعة لأن الأمة لا تثق بهم ؟ وغداً سيتولى سعد الحكم ، وسترى الأمة كيف يحقق لها ما عاهدها عليه من استقلال صحيح وسيادة كاملة . وغداً سيذهب الأحرار الدستوريون إلى غير رجعة ، بعد أن عرفوا رأى الأمة فيهم وازورارها عنهم وعدم ثقتها بهم .

ولم أكن أشك منذ ظهرت النتائج الأخيرة فى أن الأحرار الدستوريين وأنا المتكلم باسمهم ولسان حالهم ، قد صدمتهم هذه النتيجة صدمة قاسية . فلما ذهبت فى مساء الغد إلى « السياسة » ، جاءنى الدكتور حافظ عفيفى ولفيف من أصدقائنا وهم واجمون . وتناولنا

الحديث ، وما عسى أن نكتب . واتفقنا على إبراز الفرق بين عدد نواب المعارضة ، وعدد الأصوات التى نالوها فى الانتخاب ، وما يدل ذلك عليه من أن التمثيل فى البرلمان لا يرسم الصورة الصحيحة لرأى الأمة ، وأن الأمة وهى الأصل ، لابد متنبهة لذلك مقدرة له ، وأن المعارضة خارج البرلمان سيكون لها أثرها الفعال ، كما أن قلة عدد المعارضين لا تدل على عجزهم عن تقويم المعوج . فبرلمان الإمبراطورية الثانية فى فرنسا كان فيه خمسة من الجمهوريين فقط ، لكن هؤلاء الخمسة هم الذين أوصلوا فرنسا إلى النظام الجمهورى . فلا يبالغ الوفديون فى الفرح بما وصلوا إليه ، فسترى الأمة من بعد أنهم غير جديرين بما نالوا من ثقة !

وردت صحف الوفد على أقوالنا بعبارات التهكم اللاذع . فمن العناوين التى وضعتها لمقالاتها : « قل موتوا بغيظكم » ، و« كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » ! ولم يكن أحد منهم يشك فى أن حزب الأحرار الدستوريين قريب الزوال ، وأن جريدة « السياسة » لم يبق من أجلها إلا أيام .

ولا ريب أن جماعة من أساطين الأحرار الدستوريين قد هزتهم هذه النتيجة هزًّا عنيفاً . بل لقد سمعت همساً أن عدلى باشا يفكر فى الاستقالة من رياسة الحزب ، وأن مدحت يكن باشا رئيس شركة جريدة « السياسة » سيستقيل هو كذلك من الشركة . وتحدث إلىّ الدكتور حافظ عفيفى فيما إذا لم يكن من الخير أن نقتصد فى نفقاتنا ، فننتقل إلى مكان أكثر تواضعاً فلا تبهظنا الخسائر التى ناء بها عدلى باشا وزملاؤه فى الحزب . أما أنا فكان رأيى أنه يجب ألا نيأس ، بل يجب أن نقاوم ، وأن قيامنا بدور المعارضة سيكون له أثر فى تقويتنا ، وأن انتقال « السياسة » إلى مكان أكثر تواضعاً يضعضع من معنويات محرريها وأنصارها ورجال الحزب أنفسهم ، وإنى أفضل فى هذه الحال تعطيلها . وقد كنت يومئذ مؤمناً أشد الإيمان بأن الاستسلام للهزيمة معناه القضاء لا على الحزب وحده ، بل على كل أنصارنا ومؤيدينا فى المدن والأقاليم أشد القضاء .

وتكررت فى صحف الوفد عبارات التعيير بالهزيمة ، وتكرر العنوان : « كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » . فبدأت ذات مساء أرد هذا القول بأن حزب الأحرار باق ، وأن جريدته باقية . وما كدت أنتهى من كتابة المقال ، وينتهى صفافو الحروف من جمعه وتصحيحه — حتى تحدث إلى الدكتور حافظ عفيفى يسألنى ماذا كتبت ؟ فلما أخبرته طلب إلى أن أحضر المقال ، وأن أذهب إلى دار محمد محمود باشا بشارع الفلكى . وهناك وجدت

محمد باشا محمود وتوفيق بك دوس والدكتور حافظ عفيفى وعلى بك المنزولاى ، وألفيتهم يتحدثون يريدون أن يجمعوا للجريدة بضعة آلاف من الجنيهات لتستمر كما هى . وطلبوا أن أتلو عليهم المقال الذى كتبته ، فأقروه إلا ألفاظاً اتفقنا على تعديلها ، وبقى ما فى المقال من تحد لهؤلاء الذين أبطرهم الظفر ، وتقرير كله الحزم بأن الحزب باق والجريدة باقية ، وأن الحزب والجريدة سينهضان برسالتهما ، وسيقنعان الأمة بصواب المبادئ التى يدعوان إليها ويؤمنان بها .

فى مساء اليوم الذى نشر هذا المقال فى صباحه ، اكتظت « السياسة » بإخواننا وأصدقائنا ، وقد تولاهم الجذل وكأنما أصبحوا المنتصرين !

وتمت انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ، وبقى تعيين الخمسين الباقيين . وتناقل الناس أن وزارة يحيى باشا إبراهيم تريد أن تتولى هى هذا التعيين . ورأى حزب الأحرار الدستوريين معارضتها فى ذلك ، فكتبنا نقول إن الوزارة الدستورية ، وزارة الأغلبية ، وزارة سعد زغلول ، هى التى يجب أن تتولى هذا التعيين حتى تكون عناصر مجلس الشيوخ متجانسة ، ويكون المعينون مكملين للمنتخبين من حيث كفاياتهم ، متفقين مع الأغلبية فى الميل السياسى ، ليكون المجلس أكثر تناسقاً ، وقررنا أنه إذا كانت نصوص الدستور لا تقتضى ذلك ، فإن الروح الدستورية تقتضيه ، وأن قيام الوزارة الدستورية بعد ظهور الأغلبية أمر طبيعى . وإذا كانت وزارة يحيى باشا قد بقيت إلى ما بعد الفراغ من انتخاب الشيوخ ، فإن مهمتها قد انتهت ، ويجب أن تتخلى عن مناصبها ولا تباشر عملا دستورياً جديداً .

راقت هذه الفكرة الوفديين لأنهم كانوا يريدون أن يسرع الحكم إليهم بعد انتصارهم الحاسم فى انتخاب النواب . ولم يدر بخلدهم ولا بخلدنا أن عملية التعيين فى الشيوخ ستثير عليهم قلوب كثيرين كانوا يطمعون فى هذه المناصب ثم لم ينالوها لأن عدد هؤلاء الشيوخ المعينين محدود ، فلا يمكن إرضاء كل طامع فيها .

واستقالت وزارة يحيى باشا إبراهيم ، وألف سعد باشا الوزارة . وفى اليوم الذى تألفت الوزارة فيه فتح كثيرون عيونهم واسعة من شدة الدهشة . لقد ألف الناس منذ عشرات السنين ، وفى عهد الإنجليز أنفسهم ، أن يكون فى الوزارة قبطى واحد . أما سعد فقد أخذ فى وزارته اثنين من الأقباط . وقد ألف الناس أن يقولوا إن سعداً نبى الوطنية ، وقد أخذ سعد فى وزارته توفيق نسيم باشا الذى كان يقول إنه يحمد الله على أنه لم يصب بداء الوطنية ،

ومحمد سعيد باشا الذى ألف وزارة من الوزارات الإدارية التى لم تشترك فى الحركة الوطنية . وقد ألف الناس أن يكون الوزراء ممن لهم مكانة ملحوظة فى الحكومة أو خارج الحكومة ، فأشرك سعد فى وزارته رجالا لم يعرف لهم أحد ماضياً يقام له وزن ؟ أشرك نجيب الغرابلى المحامى بطنطا لغير شيء إلا أنه « قاهر صدقى » فى الانتخابات ، وأشرك غيره فأدهش ذلك أهل مصر ، وكان مثاراً لدهشة البلاد العربية الأخرى دهشة رددتها صحفهم وألحت فى ترديدها . أما « السياسة » فلم تعترض فى اليوم الأول على شيء من هذا ، بل قلنا إن اختيار وزيرين من الأقباط معناه أن التمثيل للأقلية لم يبق له ما يوجبه ، وأن الوزارة يمكن أن تكون كلها من الأقباط أو من المسلمين ، وأن رئيس الوزارة حر فى اختيار زملائه . ورجونا للوزارة الدستورية الأولى التوفيق فى المهام الجسيمة التى تنتظرها .

أثار اعتدال هذا المقال أنصارنا أشد ثورة . وكانت حجتهم أننا حاربنا الوفد أثناء الانتخابات ، فكيف نقابل وزارته هذه المقابلة ؟ ولقد حدثنى كثيرون من الأقاليم ومن العواصم يظهرون دهشتهم لهذه اللهجة التى لم يكونوا يتوقعونها . وعبثاً حاولت أن أقنعهم بأنا يجب أن ننتظر تصرفات الوزارة لنحاسبها عليها . فلما رأيت حدتهم كتبت فى اليوم التالى مقالا عنوانه : « يتساءلون » ، عرضت فيه لسياسة سعد باشا قبل الانتخابات ، وتساءلت عما سيكون من عمل الوزراء تنفيذاً لهذه السياسة . لقد قال إن تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى ، فهل هو مستعد للمفاوضة على أساس هذه النكبة الوطنية الكبرى ، أو أنه لا يتفاوض قبل التخلص منها ؟ وقد قال إن الدستور من عمل الأشقياء ، فهل تراه يبقى الدستور الذى وضعه الأشقياء على حاله أو يعدله ؟ وهل يعيده إلى مثل ما كان عليه يوم وضعته لجنة الأشقياء ، أو يزيد فى تعديله ليجعله أكثر ديمقراطية وتحقيقاً لمبدأ : جميع السلطات مصدرها الأمة ؟ وهل تراه يسارع إلى مفاوضة الإنجليز ، أو أنه يحاول كسب الوقت مخافة فشل المفاوضة ؟ وماذا سيكون موقفه بإزاء السودان فى المفاوضة وفى الدستور ، وهو الذى كرر عبارة شريف باشا : إن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية ؟ وجرى المقال كله على هذا النحو من التساؤل فى غير عنف ومن غير ضعف ، مما دل أصدقاءنا وأنصارنا على أن اعتدالنا فى اليوم الأول لم يكن تسليماً ولا استسلاماً ، وإنما هو تقليد جرينا عليه مع وزارة نسيم باشا ويحيى باشا : لا نعارض وزارة إلا بأعمالها ، وندع لها الزمن الكافى لتنهض بعبء الحكم . وقد سر أنصارنا بهذا الموقف وهنأونا به ؛ وكأنما رأوا فيه استعداداً لإعادة الكرة فى مناضلة البطش إذا اقتضى الأمر مناضلته .

ولم يكونوا مخطئين فى تقديرهم أنا يجب أن نكون على استعداد لأيام أكثر عبوساً من كل ما مر بنا من قبل . ولست أريد أن أسبق الحوادث فحسبنا من هذا الفصل أن بلغ بنا تأليف سعد للوزارة الدستورية الأولى . أما سير الحوادث فى عهد هذه الوزارة ، ووقفنا منه ، فموضوعه الفصل التالى .